جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي
الموضوع:

# دور الإيرادات غير العادية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة
# حالة الجزائر 2011-2017

من إعداد الطالبتين:
❖ ملوكي سارة
❖ مقدم يمينة

إشراف الأستاذ :
أ/ هلالي أحمد

الموسم الجامعي: 2017-2018

الموضوع:

# دور الإيرادات غير العادية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة
# حالة الجزائر 2011-2017

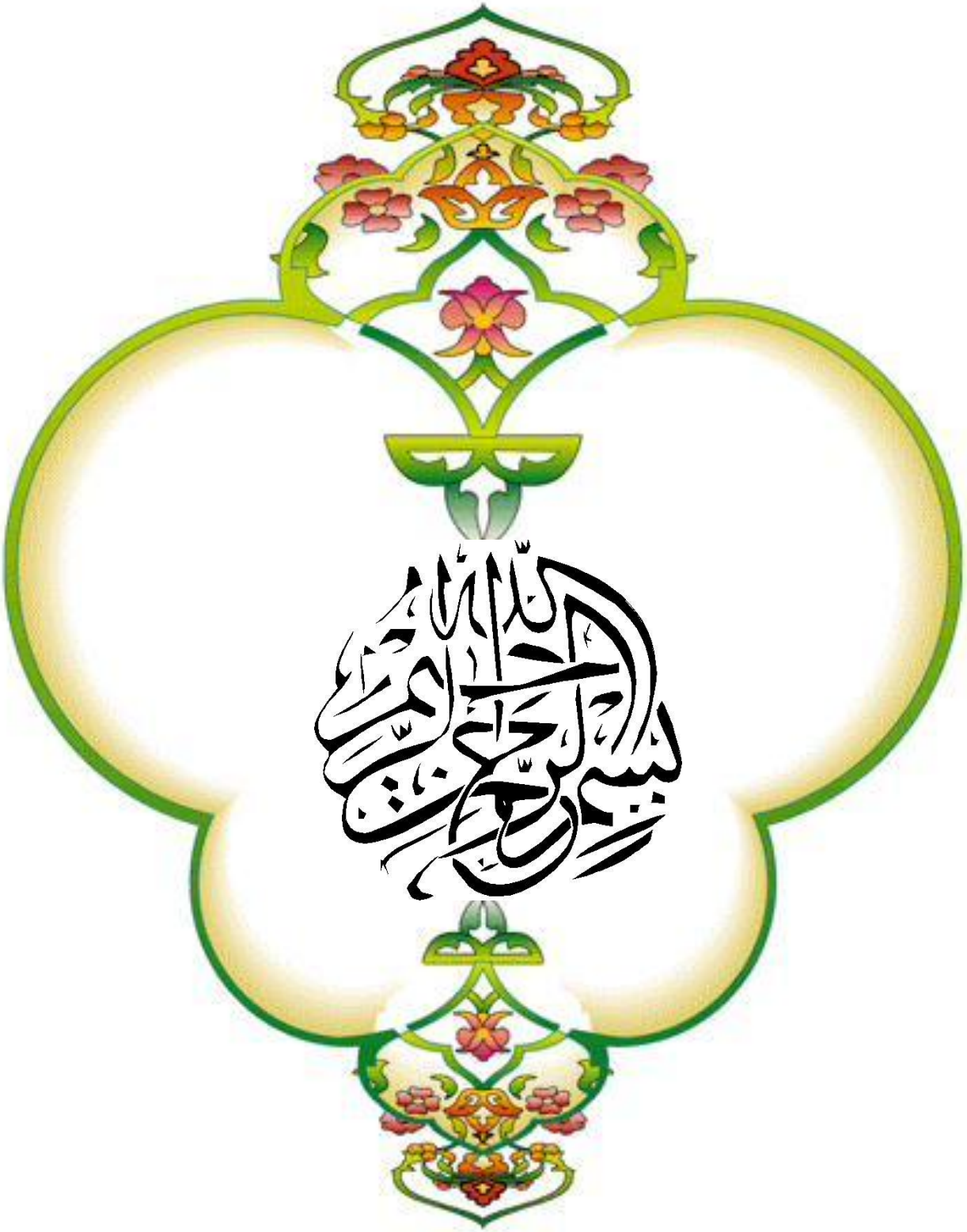
بسم الله الرحمن الرحيم

# الاهداء

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة.....

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير..... **( والدي العزيز)**

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض .....( **والدتي الحبيبة** )

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إلى الأرواح التي سكنت روحي .....( **بنـــاتـــي** )

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع

مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات

الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني..... ( **أصدقائي** )

يمينة

# إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على من اتبع طريق الهدى إلى يوم الدين

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى التي أوصانا بها نبينا ثلاثا...إلى من كانت دعواتها زاد لا ينصب...إلى توأم روحي...إلى أحب الأحباب

***أمي الحبيبة***

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من لم استطع رد فضله على طول حياتي ولو طالت...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

***أبي العزيز***

إلى رفيق دربي في هذه الحياة...إلى من كان سند لي ووافق على استكمال دراستي بكل نظرات أمـــــل

***زوجـــي العزيز***

إلى إخوتي أنستي في الحياة "إسماعيل، نورية، عبد الحاكم وفاطمة الزهراء"

إلى كل أعمامي وعماتي.... إلى كل خالاتي وأخوالي

إلى كل أهل زوجي

إلى جدتي رحمها الله

إلى كل الأساتذة الكرام من الطور الإبتدائي إلى الطور الجامعي

إلى رفيقة الدرب الجامعي" يمينة مقدم"

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل

وإلى كل رفقاء الدرب الجامعي

إلى وطني الغالي.....الجزائر

إلى بلدي الثاني.....فلسطين الجريحة

والى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي

وأسأل الله المزيد من التوفيق والنجاحات

سارة

# شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

أزكى صلاتي وسلامي على خير خلق الله محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه وأبو بكر وعلي وصحابته أجمين والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين

جزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ : هلالي أحمد على تفضله بالإشراف على هذا العمل، الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، زملائي الطلبة على زرع روح المنافسة.

سارة *يمينة

# فهرس المحتويات

**فهرس المحتويات:**


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| إهداء | |
| شكر وعرفان | |
| فهرس المحتويات | |
| قائمة المختصرات | I. |
| قائمة الجداول | II. |
| قائمة الأشكال | III. |
| الملاحق | 61 |
| المقدمة العامة | أ – ث |
| الفصل الأول: مدخل إلى الموازانة العامة للدولة وإشكالية معالجة العجز الميزاني بها | |
| **تمهيـد** ..... | 06 |
| **المبحث الأول:**أساسيات حول الموازنة العامـة للدولة..... | 07 |
| **المطلب الأول:** عموميات حول الموازنة العامة للدولة..... | 07 |
| **الـفـرع 01/:** مفهوم الموازنة العامة للدولة..... | 07 |
| **الفـرع 02/:** خصائص الموازنة العامة للدولة..... | 09 |
| **الـفـرع03/:** أهميـة الموازنـة العامـة للدولة..... | 10 |
| **المطلب الثاني:** أنواع الموازنة العامة للدولة والقواعد الأساسية لإعدادها..... | 11 |
| **الـفـرع /01:** أنـــــواع الموازنة العامة للدولة..... | 11 |
| **الـفـرع 02/:** القواعد الأساسية للموازنة العامة للدولة..... | 12 |
| **المبحث الثاني:** الإطار المفاهيمي للعجز الميزاني للموازنة العامة للدولة وأنواعه ..... | 15 |
| **المطلب الأول:** مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة وأسبابه ..... | 15 |
| **الـفـرع 01/:**مفهوم العجز الموازني للموازنة العامة للدولة ..... | 15 |

| | |
|---|---|
| **الـفـرع 02/:** أسباب العجز الموازني للموازنة العامة للدولة ..... | 16 |
| **المطلب الثاني:** أنواع العجز الميزاني للموازنة العامة للدولة وطرق تمويله..... | 17 |
| **الفرع 01/:** أنواع العجز في الموازنة العامة للدولة ..... | 17 |
| **الـفـرع 02/:** أساليب علاج عجز الموازنة العامة للدولة (طرق تمويل العجز الموازني) ..... | 18 |
| **خلاصة الفصل**..... | 20 |
| الفصل الثاني: الإيرادات غير العادية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة | |
| تمهيد..... | 22 |
| **<u>المبحث الأول</u>:** أساسيات حول القروض العامة..... | 23 |
| **المطلب الأول:** مفهوم القروض العامة ومبررات اللجوء إليها..... | 23 |
| **الفرع 1/:** تعريف القرض العام..... | 23 |
| **الفرع 2/:** مبررات اللجوء إلى القروض العامة..... | 23 |
| **المطلب الثاني:**أنواع القروض العامة..... | 24 |
| **المبحث الثاني:** عملية إصدار القروض العامة ولأثار الاقتصادية لهذا الإصدار..... | 26 |
| **المطلب الأول:** شروط القرض العام وطرق إصداره..... | 26 |
| **الفرع 1/:** شروط القرض العام..... | 26 |
| **الفرع 2/:** طرق إصدار القرض..... | 27 |
| **المطلب الثاني:** الآثار الاقتصادية للقروض العامة ..... | 28 |
| **الفرع 1/:** الآثار الايجابية..... | 29 |
| **الفرع2/:** الآثار السلبية..... | 29 |
| **المطلب الثالث:** العلاقة بين القروض العامة والموازنة..... | 30 |
| **المبحث الثالث :** الإصدار النقدي الجديد ونقدنة الموازنة العامة..... | 31 |
| **المطلب الأول:** مفهوم الإصدار النقدي ..... | 31 |

| | |
|---|---|
| **الفـــرع 01/** : تعريف الإصدار النقدي الجديد..... | 31 |
| **الفـــرع 2/:** شروط نجاح الإصدار النقدي الجديد ..... | 31 |
| **الفـــرع 3/:** الإصدار النقدي الجديد عند المدارس الاقتصادية ( موقف الفكر الاقتصادي التقليدي و الحديث من الإصدار النقدي الجديد) ..... | 32 |
| **المطلب الثاني:** عملية الإصدار النقدي الجديد و أسباب اللجوء إليه..... | 34 |
| **الفـــرع 01/:** عملية إصدار النقدي الجديد..... | 34 |
| **الفـــرع 02/:** أسباب اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد..... | 35 |
| **المطلب الـــثالث:** قواعد الإصدار النقدي الجديد و أثاره ..... | 35 |
| **الفـــرع 01/:** قواعد الإصدار النقدي الجديد ..... | 35 |
| **الفـــرع 2/:** الآثـــار الاقتصادية الإصدار النقدي الجديد..... | 37 |
| **الفـــرع 03/:**نقدنة العجز في الموازنة العامة للدولة..... | 38 |
| **خلاصة الفصل**..... | 39 |
| الفصل الثالث: الإيرادات غير العادية و تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة2011-2017 | |
| تمهيد..... | 41 |
| **المبحث الأول:** الإيرادات غير العادية في الجزائر..... | 42 |
| **المطلب الأول:** القروض العامة في الجزائر..... | 42 |
| **الفرع 01/:** القروض الخارجية..... | 42 |
| **الفرع 02/:** القروض الداخلية..... | 42 |
| **المطلب الثاني:** الإصدار النقدي في الجزائر..... | 43 |
| **المبحث الثاني:** تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإيرادات غير العادية في الجزائر..... | 44 |
| **المطلب الأول:** مفهوم الموازنة العامة في الجزائر..... | 44 |
| **المطلب الثاني:** الميزانية العامة والعجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2011-2017 ..... | 44 |

| | |
|---|---|
| **الفرع01/:** تطور بنود الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2017..... | 45 |
| **الفرع 02/:** استخدام الايرادات غير العـادية في تمويـل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 2011_2017..... | 46 |
| **خلاصة الفصل**..... | 50 |
| **الخاتمة العامة**..... | 52 |
| **قائمة المراجع**..... | 55 |
| **الملاحق**..... | 60 |

# قوائم المختصرات والأشكال والجداول والملاحق

## قائمة المختصرات:

| الإختصار | المعنى باللغة العربية | المعنى باللغة الفرنسية |
|---|---|---|
| ط<br>د،ط | طبعة<br>دون طبعة | Edition<br>/ |
| ص | صفحة | page |
| س<br>د، س | سنة<br>دون سنة | Anne<br>/ |
| دج | دينار جزائري | Dinar algérien |

| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| **01-03** | تطور النفقات الكلية و الايرادات العادية خلال الفترة 2011_2017 | **46** |
| **02-03** | تطور النفقات الكلية و محصلاتها و مبلغ العجز في الجزائر خلال الفترة 2011_2017 | **48** |
| **08-03** | الايرادات غير العادية كنسبة مئوية من النفقات الكلية | **49** |

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| **01-03** | تطور رصيد القروض الداخلية | **44** |
| **02-03** | تطور بنود الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2017. | **45** |
| **03_03** | مبالغ تمويل الإيرادات غير العادية لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2017 | **47** |

| الرقم | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | بنك الجزائر التقرير السنوي 2011 | **61** |
| **02** | بنك الجزائر التقرير السنوي 2012 | **62** |
| **03** | بنك الجزائر التقرير السنوي 2013 | **63** |
| **04** | بنك الجزائر التقرير السنوي 2014 | **64** |
| **05** | بنك الجزائر التقرير السنوي 2015 | **65** |
| **06** | بنك الجزائر التقرير السنوي 2016 | **66** |

# مقدمة عامة

## تمهيد

إن توازن الموازنة العامة للدولة لا يعتبر هدفا في حد ذاته، بل هو الوسيلة الاساسية التي تحدد أهداف الحكومة وبرامجها و كيفية استغلال مواردها، فبدون الموازنة العامة يصعب على الدولة تسيير الوزارات و المصالح و المؤسسات الحكومية تسييرا منتظما، فالموازنة العامة تقوم على ركيزتين هما : النفقات العامة والإيرادات العامة.

الجزائر و باعتبارها إحدى الدول التي تعتمد بشكل كبير في ايراداتها على عوائد المحروقات، كان استقرار الوضع الاقتصادي عموما واستقرار الميزانية العامة للدولة خصوصا مرهون بالتقلبات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خاصة وأن هذه الإيرادات شهدت تراجعاً كبيراً وبالأخص في السنوات القليلة الماضية، فإلى أي مدى ستبقى السلطات المالية قادرة على تمويل عجز ميزانيتها في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي والدعم الاجتماعي للموارد الاستهلاكية، وهل هناك طرق تمويل أخرى تحول دون حدوث العجز في موازنة دولة الجزائر.

**إشكالية البحث:**

ونتيجة لما سبق لجأت السلطات الجزائرية للبحث عن موارد أخرى من خلال القروض والإصدار النقدي أو ما يسمى بالإيرادات الغير عادية لدعم العجز القائم في موازنتها، هذا ما قادنا إلى طرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الإيرادات غير العادية في الحد من عجز الموازنة العامة في الجزائر؟

من خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الموازنة العامة للدولة والعجز الموازني؟
- ما هي الإيرادات غير العادية وأنواعها المعتمدة في تحقيق التوازن للميزانية العامة للدولة؟
- ما هو دور الإيرادات غير العادية كأداة للحد من العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2011-2017؟

للإجابة على هذه الأسئلة وضعنا جملة من الفرضيات

**فرضيات البحث:**

كإجابات أولية على الأسئلة الفرعية انطلقنا من الفرضيات التالية:

- الموازنة العامة هي وثيقة تقديرية لإيرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وفي حالة حدوث زيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة نكون هنا أمام حالة عجز موازني؛
- العجز الموازني هو حدوث هوة (فجوة) بين الإيرادات المتوقع تحصيلها والنفقات المراد صرفها للدولة؛

- الإيرادات غير العادية تعمل على إعادة التوازن لاقتصاد الدولة، وذلك من خلال تمويل العجز الواقع في الموازنة العامة.

**حدود الدراسة:**

من أجل الإلمام الجيد بموضوع الدراسة الذي يتناول اقتصاد الجزائر والذي يعتمد على الايرادات غير العادية، يمكن تحديد الإطارين الزماني والمكاني كالآتي:

**الإطار المكاني:** الجزائر؛

**الإطار الزماني:** اعتمدنا الفترة 2011-2017 كمجال للدراسة لمعرفة ماهي الايرادات غير العادية المعتمدة لتمويل العجز المتزايد خلال هذه الفترة والذي تزامن مع اضطراب في أسعار المحروقات.

**أسباب اختيار الموضوع:**

هناك أسباب عديدة أدت بنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

1- الأهمية البالغة للموضوع فالإيرادات غير العادية تحول دون حدوث الفارق في الموازنة العامة من خلال تدخلاتها.

2- ندرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

3- إيماننا وقناعتنا التامة بأهمية البحث عن بدائل أخرى لموارد الجباية البترولية خاصة في ظل الأزمة الحالية(العجز الذي تعانيه الموازنة)، جراء انخفاض أسعار المحروقات في الجزائر.

**أهمية البحث:**

إن العجز المستمر في الموازنة العامة عاما بعد عام، وخلو المكتبة من الدراسات التي تتناول الإيرادات غير العادية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة يكسب الموضوع أهمية كبيرة، وبذلك ركز البحث على تحليل الإيرادات غير العادية ومدى الاعتماد عليها كمصدر هام لتمويل العجز.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث أساسا إلى إيضاح ماهية مجموعة من المفاهيم: الموازنة العامة والعجز الموازني؛ الإيرادات غير العادية، القروض الداخلية، القروض الخارجية، الإصدار النقدي وغيرها، إضافة إلى إبراز أهمية هذه الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

**الدراسات السابقة:**

- مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر1990-2004،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الموسم الجامعي 2005-2006؛ تناول فيها دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، عن طريق تحديد مفهوم السياسة المالية وتطورها وعلاقتها بالسياسة النقدية، بحيث أظهر لنا تأثير السياسة الميزانية على ميزانية الدولة.

• أحمد خميس عبد لعزيز أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين؛ تناول فيها إبراز العلاقة بين العجز والمنح والقروض الميسرة في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وتوصل إلى أنه كلما زاد حجم العجز في الموازنة العامة زادت الحاجة إلى المنح والقروض الميسرة.

• دردوري لحسن، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر_تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014؛ حيث أبرزت لنا الدراسة دور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2012، كما بينت لنا مختلف الآليات التي تعتمد عليها الدولتين لإرجاع التوازن للموازنة العامة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية في كلتا الدولتين.

**منهجية البحث:**

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث والإلمام بكل جوانبه، وللإجابة عن التساؤلات واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في بحثنا على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الكتب والدراسات والأبحاث في مجال عجز الموازنة العامة وكيفية علاجها عن طريق الإيرادات غير العادية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي بهدف تحليل البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن الجهات الرسمية المتمثلة في وزارة المالية.

**صعوبات البحث:**

من أهم الصعوبات التي اعترضت عملنا ما يلي:

_ نقص الإحصائيات الرسمية الخاصة بالإصدار النقدي والقروض العامة وصعوبة الحصول عليها، مما دفعنا إلى الأخذ بالإيرادات غير العادية جملة واحدة وتحليلها.

_ قلة الدراسات السابقة.

**هيكل البحث:**

قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول للإحاطة بالموضوع من كل جوانبه والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات التي انطلقنا منها.

فلقد خصصنا الفصل الأول كمدخل إلى الموازنة العامة للدولة وإشكالية معالجة العجز الميزاني بها من خلال تقسيمه إلى مبحثين رئيسين فتناولنا في المبحث الأول أساسيات حول الموازنة العامة والمبحث الثاني تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للعجز الميزاني للموازنة العامة للدولة وأنواعه وأساليب علاجه؛ والفصل الثاني خصصناه لدراسة الإيرادات غير العدية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حاولنا من خلالها الإحاطة بكل ما يتعلق بالقروض العامة والإصدار النقدي

الجديد؛ أما الفصل الثالث فخصصناه للجزائر حيث قسمناه لمبحثين تناولنا في المبحث الأول الإيرادات غير العادية والمبحث الثاني لتحليل مدى مساهمة الإيرادات غير العادية في تمويل عجز ميزانية الدولة.

# الفصـــل الأول

## مدخل إلى الموازنة العامة للدولة

## و إشكالية معالجة العجز الميزانـي بها

***تـمهيد:***

تلعب الموازنة العامة دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة، فنجدها تستوعب جزء كبير من الدخل القومي، من خلال النفقات العامة و الإيرادات المخصصة لتغطيتها، ولذلك تستطيع الدولة التأثير على الاستثمار والاستهلاك والإنتاج وعلى توزيع الدخل القومي باستخدام الموازنة العامة، كل ذلك يعني أن الموازنة العامة من العناصر الأساسية التي تستخدمها الدولة في تنفيذ أهدافها.

ويعد العجز الموازني لميزانية الدولة من سمات الأنظمة المالية في الدول المتقدمة و النامية، وذلك لأن الموازنة العامة للدولة تُبنى على تقدير النفقات العامة لهذه الأخيرة و إيراداتها، وهو ما يؤدي إلى التباين الشديد بين نمو النفقات العامة للدولة ونمو إيراداتها؛ مما يدفع بالدولة للجوء الى القروض العامة أو الإصدار النقدي لتغطية هذه الزيادة في الإنفاق، وبناءاً على ذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

**المبحث الأول: أساسيات حول المـوازنة العامـة للدولة،**

**المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للعجز الميزاني لموازنة الدولة.**

## المبحث الأول: أساسيات حول الموازنة العامة للدولة

للموازنة العامة للدولة دور كبير في حياة الشعوب و الأمم، و لقد تطور بشكل تدريجي خلال مدة طويلة من الزمن، إلى أن وصلت إلى ما هي عليه من تطور في العصر الحديث، ويظهر ذلك جليا من خلال الموازنات الحديثة.

وسوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى نشأة الموازنة العامة للدولة، ثم إعطاء تعريف للموازنة العامة ومن ثمة استخلاص أهم خصائص الموازنة العامة للدولة.

### المطلب الأول: عموميات حول الموازنة العامة للدولة.

#### الفرع 01/ مفهوم الموازنــة العامة للدولة

**أولاً: تطور الموازنــة العامة للدولة:** كانت الأمم والحضارات القديمة تقوم بجباية الأموال وتنفقها دون أي أسس أو قواعد في ذلك، كما أن مالية الدولة لم تكن منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم، حيث يقوم هذا الأخير بالإنفاق على الدولة كما ينفق على أسرته، بدأت عملية ضبط الإيرادات ومن تم النفقات في بريطانيا عام 1628، عندما أصبح اعتماد الإيرادات والمصروفات من ممثلي الشعب والإذن للملك في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة إلى غاية 1789 في فرنسا.[1]

إن فكرة الموازنة العامة لم تأت مرة واحدة، بل تم ذلك على مراحل متتالية، فإنجلترا هي أول دولة استنبطت القواعد والمبادئ التي تقوم عليها فكرة الموازنة الحديثة وذلك من خلال المراحل التالية:

أ- **الموازنة في إنجلترا:** إن أول ظهور للموازنة العامة بمفهومها الحديث كان في انجلترا، حيث كان الصراع قائما بين البرلمان (كممثل للشعب) والملك (كممثل للسلطة الحاكمة)، والذي كان يسعى دائماً إلى تحرير نفسه من القيود التي يضعها البرلمان، وبصفة خاصة تلك القيود التي تتعلق بفرض الضرائب وجبايتها. وقد ظل الصراع بين البرلمان والملك قائماً حتى عهد الملك شارل الأول، حيث استطاع البرلمان الإنجليزي عام 1628 أن يفرض على الملك إعلان وثيقة الحقوق والتي تنص على: "ضرورة الموافقة المسبقة للبرلمان على فرض أو جباية أي ضريبة مقترحة"، وبإعلان دستور الحقوق (bill of right) عام 1688، تم توسيع صلاحيات البرلمان في الشؤون المالية، حيث أصبحت رقابته المسبقة تشمل كل إيرادات الدولة بما فيها الإيرادات الخاصة بالتاج الملكي، وكل النفقات العامة المتوقع إنفاقها. [2]

ب- **الموازنة في فرنسا:** من المبادئ التي كان معترف بها في فرنسا في القرن الرابع عشر أنه لا يجوز فرض أية ضريبة إلا برضى ممثلي الشعب، ولكن الملك لم يقم بتنفيذ كثيرا بهذا المبدأ وبالرغم من الاحتجاجات التي كانت تصدر من حين إلى آخر عن هذه الطبقة وبقي التاج يستغل في فرض الضرائب،

[1] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، **إدارة الموازنات العامة**، ط 01 ، دار المنهج، سوريا، س 2016، ص: 07.
[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، الجزء الأول، ط 04، الدار الجامعية، بيروت،( د س)،ص ص: 101 -102.

إلى أن اجتمعت الجمعية الوطنية في سنة 1789 وقررت عدم قانونية كل ضريبة لم تأذن هي بجبايتها. في عام 1791 أعطي للمجلس التشريعي حق تحديد النفقات العامة ونص دستور سنة 1793 على ما يلي:<<لا يمكن فرض أية ضريبة إلا في سبيل المصلحة العامة، ولجميع المواطنين الحق في أن يسهموا بفرض الضرائب ويراقبوا استعمالها ويطلبوا بيانات عنها >>.[1]

بدأت الموازنة تأخذ شكلها الحالي في فرنسا بعد الثورة الكبرى فأصبحت السلطة التشريعية تأذن بالجباية والإنفاق، ولا تعطي هذا الإذن لأكثر من سنة.

وباستقراء المراحل الفكرية المختلفة لتطور مفهوم الموازنة العامة للدولة، يمكن التمييز بين الفكر التقليدي ( الكلاسيك و النيو كلاسيك) ، و الفكر الحديث (كينز و الاتجاهات الفكرية الحديثة ).

وفقا لفكر التقليديين، واستنادا إلى الافكار والمبادئ والتوجهات التي يؤمن بها هذا الفكر يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها " **مجرد وثيقة مالية، معتمدة من السلطة التشريعية، تتضمن تنبؤات لنفقات الدولة وايراداتها خلال فترة زمنية مقبلة هي سنة، ولا يترتب على تنفيذها أية تغيرات محسوسة في النشاط الاقتصادي**".[2]

ولكن بعد الأزمات الاقتصادية التي ظهرت خلال فترة الحربين العالميتين، تغير المفهوم التقليدي للموازنة العامة وذلك بعد فشل مبادئ و أفكار الكلاسيك في إيجاد حلول لهذه الازمة، ومن تم تغير مفهوم ومضمون الموازنة العامة للدولة ليواكب التغيرات الحاصلة في الفكر الاقتصادي، وأصبحت الموازنة في الفكر الحديث احد الادوات الهامة في التخطيط و الرقابة و التنبؤ بنشاط الدولة.

**جـ- الموازنة عند العرب:** كانت الخزينة في بداية ظهور الإسلام عبارة عن الصدقات والزكوات التي كانت تتجمع لدى الرسول "صلى الله عليه وسلم" فينفقها في وجوه المصلحة العامة، أما الغنائم فكانت تعود لبيت المال وتوزع على المسلمين بعد إخراج خمسها للنبي وأهل بيته، وفي عهد الخلفاء الراشدين توسعت موارد الخزينة بعد فرض الخراج والعشر والصدقات والجزية.[3]

وعندما امتدت الفتوحات العربية في عهد الأمويين والعباسيين ازدادت موارد الدولة بصورة عظيمة، كما ازدادت نفقاتها ويمكن تقسيم هذه الموارد والنفقات إلى ثلاث خزائن وهي: [4]

---

[1] حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة الموازنة الضرائب الرسوم دراسة مقارنة**، ط1، دار الخلود، لبنان، 1995، ص:28.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، مرجع سابق، ص:103.

[3] حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، مرجع سابق، ص: 29.

[4] عبد الباسط علي حاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها**، ط 01، دار الحامد، الأردن، 2014، ص ص: 29-30.

**الغنائم*:** هي المال الذي يملك في دار الحرب كقوله تعالى" *واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير* "*سورة الانفال*، الآية('41).

- خزينة الخماس: وتتألف من خمس الغنائم* والأفياء**؛
- خزينة الخراج***: تتألف من الخراج والجزية**** وهي بيت مال الدولة الأساسي؛
- خزينة الصدقات: تتألف من الزكوات التي يعطيها المسلمون على الأنعام والنقود وأموال التجارة وحاصلات أرضهم العشرية.

**ثانيـاً: تعريف الموازنة العامة:** للموازنة تعريفات متعددة ومتنوعة فهي تعني لغةً: المساواة المقابلة وهي مشتقة من كلمة ميزان ويعني هذا الأخير العدل.

وأطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة.

فالموازنة العامة عبارة عن برنامج عمل متفق عليه فيه تقدير للإنفاق العام للدولة ومواردها لفترة لاحقة تلتزم به الدولة وتكون مسئوله عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين يشمل الأول النفقات العامة (الاستخدامات) ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات العامة التي تؤول إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها.[1]

والموازنة العامة هي نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة ومن هذا التعريف يتضح أن الميزانية تتضمن عنصرين أساسين الأول التوقع، والثاني الإقرار أو الإجازة.[2]

من خلال التعريفات السابقة نستخلص بأن: **الموازنة العامة** عبارة عن بيان تفصيلي وتقديري لكافة نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

**الفرع 02/ خصائص الموازنة العامة للدولة:**

من خلال تعريف الموازنة العامة يستدل أن لها خصائص تتمثل فيما يلي:

**أ- الموازنة العامة خطة مالية:** الموازنة العامة للدولة خطة مالية ذات أهداف اقتصادية وسياسية ومالية واجتماعية تضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة، على النحو الذي يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية قادمة هي سنة.[3]ونظراً لأن الموازنة العامة للدولة تحوي تقديراً

---

***الأفياء**:الغنائم_ املاك الحاكم الخاصة_ الاراضي الموات التي تؤخذ بغير الحرب من العدو.*

**الخراج***: يعني الضريبة التي تفرضها الدولة الإسلامية على الأراضي الزراعية.

**الجزية****:هي ضريبة مالية تأخذ من أهل الكتاب والمجوس في نهاية السنة.

[1] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، مرجع سابق، ص:08.

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة**، د. ط، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص:273.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط 01، دار وائل للنشر، 2003، الأردن، ص: 271.

احتمالياً لنفقات الدولة وإيراداتها، وجب السماح بوجود مرونة كافية تساعد على التكيّف مع الاحتمالات غير المتوقعة.

**ب- الموازنة العامة محدودة المدة** :الموازنة العامة محدودة المدة وهذه المدة غالبا ما تكون سنة والتي تتمثل بقاعدة سنوية الموازنة ويرجع سبب الأخذ بها إلى: [1]

**السبب السياسي:** هو أن إقرار البرلمان للموازنة سنويا يضمن الرقابة الفعلية على مالية الدولة.

**السبب المالي:** هو أن الظروف تتغير من سنة لأخرى ومن ثم ينبغي أن تتجدد التقديرات سنويا، حتى تصبح دقيقة، على أنه في بعض الظروف الاستثنائية قد توضع الموازنة لمدة أكثر من سنة وهذا نادراً.

**جـ- الموازنة العامة للدولة اجازة** : الموازنة العامة اجازة من السلطة التشريعية او المخولة بالتشريع ،حيث تعد هذه الاجازة تصديق لمشروع الموازنة الذي تتقدم به الحكومة شرطا أساسيا لتنفيذها، حيث يصبح المشروع بهذه الاجازة قانونا يجيز للحكومة انفاق المصروفات و تحصيل الإيرادات.[2]وهذه الإجازة هي عبارة عن الاذن المسبق للسلطة التنفيذية بالإنفاق وتحصيل الايرادات.

**الفرع 03/ أهميـة الموازنـة العامـة للدولة:**

لقد تزايدت أهمية الموازنة العامة للدولة كنتيجة طبيعية للتطور الحاصل في الجانب الصناعي (الثورة الصناعية) والتكنولوجي، والذي رافقه توسع دور الحكومات في التدخل بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، فأصبحت وثيقة ذات صلة بالاقتصاد القومي والأداة الرئيسية التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة.

أ- **فالموازنة العامة من الناحية السياسية:** لها أهمية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، ذلك لأن إرغام السلطة التنفيذية بأن تتقدم وفي كل عام إلى المجالس النيابية من أجل أن يجيز لها نواب الشعب القيام بصرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات؛[3]وعليه فإن القوة السياسية في الدول تميل في الغالب إلى تركيز السلطة في يد من يملك حق اعتماد الموازنة، وتكاد القوتان السياسية والمالية في الدول الديمقراطية تتركزان في يد ممثلي الأمة في المجالس النيابية.[4]

[1] عبد الباسط علي الجاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص: 52.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص:53.

[3] طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، د ط ، جامعة بغداد-العراق، د س، ص:107.

[4] نفس المرجع أعلاه، ص:107.

**ب-الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة:** إن أهمية الموازنة من هاتين الناحيتين تتجلى من خلال استخدام الدولة للموازنة كأداة لإعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية من خلال جانبي الموازنة النفقات أو الإيرادات أو كليهما معاً.[1]

**جـ-الأهمية المالية للموازنة العامة للدولة:** الموازنة العامة للدولة هي الأداة الرئيسية للتخطيط المالي، فالدولة تستخدمها من أجل تحقيق الأهداف السياسة والاقتصادية باعتبارها أداة فعالة من أدوات السياسة المالية، فهي تحرك عملية التمويل و الإنفاق وتؤدي دوراً قياديا في نظام الدولة المالي.

## المطب الثاني: أنواع الموازنة العامة والقواعد الأساسية لإعدادها

### الفرع 01/ أنواع الموازنة العامة للدولة:

سنعرض أهم أنواع الموازنة العامة و ذلك حسب الأسلوب الذي يتم إعداد الموازنة على أساسه وهي كالاتي:

**1- موازنة البنود** : تمثل موازنة البنود الصورة الأولى التي ظهرت فيها الموازنة بمفهومها العلمي الحديث، حيث تعتبر أول أنواع الموازنة التي استخدمتها انكلترا، ولا زالت تستخدم في الدول النامية مثل :العراق والأردن ولبنان و الجزائر، وتعرف موازنة البنود بأنها الطريقة التي يتم فيها حصر جميع إيرادات الدولة ونفقاتها بشكل مفصل، والحصول على اعتماد لها من قبل السلطة التشريعية، ويطلق عليها أيضا الموازنة الخطية؛ لأنه يتم تبويب النفقات إلى مجموعات ثم إلى بنود ومواد حسب هدف الإنفاق[2].

**2- موازنة البرامج والأداء:** نظراً لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، تم تطوير أسلوب جديد أطلق عليه موازنة البرامج والأداء ليسهل عملية تحليل وتقسيم نشاط الوحدة الإدارية، وبالتالي التحول من التركيز على الرقابة المالية إلى تطوير أداء الوحدات الإدارية الحكومية، ورفع كفاءة أدائها وبعبارة أخرى تحول الاهتمام من وسائل تنفيذ العمل إلى العمل المطلوب تنفيذه، أي أن محور اهتمامها هو البرامج والأنشطة المطلوب تنفيذها وليس بنود الإنفاق.[3]

إذن **فموازنة البرامج والأداء** هي مجموعة البرامج (الأهداف) التي تتولى الوحدات الإدارية الحكومية مهمة تنفيذها خلال فترة زمنية معينة، على أن يتم تقييم نشاط هذه الوحدات الإدارية ومعرفة تكلفة الوحدات وقياس العمل، ومعدلات العمل ومعدلات الأداء.

**3- موازنة التخطيط والبرمجة:** تعد من أحدث صور الموازنة العامة للدولة، فهي تجمع بين التخطيط والبرمجة، بحيث تساعد عملية التخطيط على وضع الأهداف والطرق البديلة لتقييمها، وتساعد البرمجة في

[1] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، مرجع سابق، ص ص: 24-25.

[2] عبد الباسط علي الزبيدي، مرجع سابق، ص: 69.

[3] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، مرجع سابق، ص: 54.

الاختيار بين الوسائل، واستخدم هذا النوع من الموازنات لربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة، لاسيما وأن موازنة البرمجة والتخطيط تهدف إلى الربط بين الاعتماد وبين تحقيق الأهداف المخططة، وهكذا تعطي لوظيفة التخطيط الأولوية على كل من وظيفة الرقابة على الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج، وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة(تخطيط–تنفيذ–رقابة).[1]

**4– الموازنة الصفرية:** إن الموازنة من قاعدة الصفر (ZBB)* هي أسلوب يسمح بزيادات أو تخفيضات منتظمة في مستوى عمليات الهيئات الحكومية، وبموجب هذا الأسلوب لابد للعاملين أن يقدموا التقرير اللازم لبرامجهم المقدمة وبالمستويات البديلة أيضاً.[2]

**فالموازنة الصفرية** تعتمد على إعادة تقييم المنشآت في بداية كل فترة وذلك وفق أهميتها النسبية في ضوء أهداف الوحدة الاقتصادية والموارد المتاحة، وقد اكتسبت هذه الموازنة تسميتها من خلال الرجوع إلى مستوى الصفر.[3]

## الفرع 02/ القواعد الأساسية للموازنة العامة للدولة:

اتفق علماء المالية العامة، على أن إعداد الموازنة العامة للدولة يجب أن يخضع لمجموعة من القواعد، تهدف إلى وضع الموازنة في صورة واضحة، معبرة تعبيراً صادقاً عن النشاط المالي للدولة كي يسهل على السلطة التشريعية تفهمها، ومن ثم فرض الرقابة على تنفيذها، وبناءاً على ذلك سنعرض من خلال هذا الفرع أهم القواعد الأساسية للموازنة العامة:

1– **مبدأ سنوية الموازنة:** وفقاً لهذا المبدأ يتعين أن يتم العمل بموازنة الدولة خلال فترة زمنية محددة هي السنة، وقد اتضح ذلك جلياً عند استعراض مفهوم الموازنة العامة بأركانه المختلفة، وتعد انجلترا من أوائل الدول التي طبقت هذا المبدأ خلال القرن السابع عشر؛ ومنذ ذلك التاريخ والعديد من الدول تنص على سنوية الموازنة العامة حتى أصبحت من المبادئ الرئيسية التي يتم مراعاتها عند إعداد وتحضير الموازنة العامة للدولة.[4]

أ.**مبررات سنوية الموازنة:** من أسباب ومبررات سنوية الموازنة نذكر ما يلي: [5]

- إذا كانت هذه الدورة أقل من سنة فإن ذلك يؤدي إلى عرض الموازنة العامة على السلطة التشريعية عدة مرات خلال السنة المالية، وإطالة فترة المناقشات البرلمانية، وإذا كانت لأكثر من سنة فإن من شأن ذلك

---

[1] هارون خالد عبد الرحيم أبو وهدان، **دور الإيرادات الغير السيادية في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014 ، ص: 23.

* **Z**éro **B**ase **B**udgeting

[2] غازي عبد الرزاق النقاش، **المالية العامة**، ط 04، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص ص: 123– 124.

[3] مصطفى يوسف كافي، هبة مصطفى كافي، مرجع سابق، ص: 54.

[4] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص: 118.

[5] محمد خالد المهايني، خالد شحادة الخطيب، **المالية العامة**، د ط، منشورات جامعة دمشق، مديرية الكتب والمطبوعات، سوريا، د س ، ص ص:382–383.

إضعاف رقابة السلطة التشريعية بسبب إطالة مدة الدورة وتقلب الظروف الاقتصادية خلالها، فالسنة هي المدة الطبيعية التي نستطيع من خلالها تصوير الوضع المالي للدولة.

- الحكومة لا تستطيع أن تعد أكثر من موازنة واحدة خلال العام.

**ب.استثناءات مبدأ سنوية الموازنة:** إن لمبدأ سنوية الموازنة العديد من الاستثناءات وتتضمن هذه الاستثناءات مايلي:[1]

- نظام الموازنة الإثني عشر: وهي موازنة توضع لشهر أو أكثر حيث تستمر بموجبها الحكومة بالإنفاق في حدود12/1 من الاعتمادات المفتوحة لها خلال السنة السابقة مع الاستمرار بجباية الإيرادات العامة خلال المدة نفسها.

- الاعتمادات الإضافية: ويتم اللجوء إليها عندما تكون الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة لنفقة من النفقات غير كافية، فتتقدم الحكومة إلى السلطة التشريعية بطلب فتح اعتمادات جديدة إضافية تصرف خلال السنة المالية.

وعليه فإن مبدأ سنوية الموازنة العامة يتضمن تطبيقه تقدير النفقات والإيرادات لمدة اثني عشر شهرا أي لمدة سنة واحدة، وأن تكون السنوات المالية منفصلة عن بعضها البعض، فكل سنة مالية يتعين أن تكون مستقلة بإيراداتها ونفقاتها عن السنة السابقة والتالية، إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي قد تمنع من تحقيق هذا المبدأ.

**2- وحدة الموازنة:** يقصد بوحدة الموازنة أن تدرج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة موازنة واحدة، فالمقصود هنا هي موازنة الدولة وحدها، وبالتالي لا يعد استثناء من هذه القاعدة وجود موازنات عامة أخرى خاصة بأشخاص عامة غير الدولة، موازنة البلديات مثلاً، حيث أن البلدية شخص عام مستقل عن الدولة وبالتالي فإن له موازنة عامة مستقلة عن موازنتها.[2]

ويرجع تبرير هذه القاعدة إلى ثلاث غايات رئيسية[3]:

- الغاية المالية: إن جعل الموازنة العامة في وثيقة واحدة يسهل من معرفة المركز المالي للدولة، إذ يستطيع الباحثون تحديد حالات العجز والفائض، وحساب المجموع الكلي للإيرادات والنفقات العامة بيسر وسهولة.

- الغاية الاقتصادية: إن وحدة الموازنة العامة تمكن من دراسة الموازنة بصورة كلية وبالنتيجة تحدد نسب الإيرادات العامة المحققة والنفقات العامة إلى الدخل القومي مما يوضح درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

---

[1] نفس المرجع ، ص: 384.

[2] طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص:110.

[3] عبد الباسط علي الزبيدي، مرجع سابق، ص: 95.

- الغاية الرقابية: تسهل هذه القاعدة عمل السلطة التشريعية في الرقابة والحكم على صحة القرارات المعتمدة من السلطة التنفيذية.[1]

فكي تتمكن السلطة التشريعية وهي بصدد ممارسة رقابتها من المفاضلة بين أوجه الإنفاق العامة المختلفة، يتعين أن تعرض عليها كافة هذه الأوجه في وقت واحد.

**3- قاعدة الشمولية:** تقضي هذه القاعدة بأن يذكر (يدون) في وثيقة الموازنة العامة جميع إيرادات الدولة أياً كان مصدرها، وجميع نفقاتها، مهما كانت أنواعها، ولا تسمح بخصم نفقات وزارة أو مصلحة من إيراداتها.[2]

ومعنى ذلك أنه لا يجوز:[3]

- تخصيص أي نوع من أنواع الإيرادات العامة لتغطية نفقة بذاتها، ويساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية على أعمال الرقابة على الإيرادات والنفقات العامة، ويقابل هذا المبدأ، مبدأ معاكس هو "مبدأ الصوافي".

- مبدأ الصوافي: يجرى بموجبه مقاصة بين نفقات كل إدارة وإيراداتها، بحيث لا يظهر في الموازنة العامة إلا فائض الإيرادات عن النفقات أو العكس. ولقد كان مبدأ الصوافي في أغلب موازنات القرن التاسع عشر، إلا أنه تم التخلي عنه في الموازنات المعاصرة بسبب المساوئ التي نجمت عنه، وسارت أغلب الدول منذ مطلع القرن العشرين على تطبيق مبدأ الشمول.

وعليه فمبدأ عمومية الميزانية يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أن تكون مقاصة بين الاثنين، وهذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الميزانية، فإذا كان مبدأ وحدة الميزانية يهدف إلى إعداد وثيقة واحدة لميزانية الدولة ويمثل الإطار الخارجي لها، فإن مبدأ العمومية (الشمولية) يهدف إلى ملأ هذا الإطار عن طريق التسجيل التفصيلي لكل تقدير بنفقة ولكل تقدير بإيراد دون إجراء مقاصة بين التقديرين.[4]

**4- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات:** يقصد بهذه القاعدة أن لا يخصص إيراد معين لتغطية نوع معين من النفقات، وبعبارة أخرى فإن جميع الإيرادات تجمع وتقابل بمجموع النفقات العامة، دون تحديد أو تخصيص، مورد معين من موارد الإيرادات، كالضريبة على السيارات على سبيل المثال للإنفاق على إنشاء الطرق وصيانتها.[5]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة**، مرجع سابق، ص:291.

[2] محمد ساكر عصفور، **أصول المالية العامة**، ط 01، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص:49.

[3] محمد خالد المهايني، **محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2013، ص:70.

[4] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة(النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة)**، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص:348.

[5] محمد ساكر عصفور، مرجع سابق، ص ص:58-59.

**5- قاعدة توازن الموازنة العامة:** تقضي قاعدة التوازن بأن تتساوى الاستخدامات (النفقات) مع الإيرادات، وعلى الرغم من سلامة هذه القاعدة، إلا أن الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتشابكة لمعظم دول العالم، أدت إلى قبول فكرة وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة، إذ يغطى العجز عن طريق القروض المحلية والدولية، ويرحل الفائض إلى الفترة التالية.[1]

وعليه فأن استخدام الدولة الموازنة العامة كأحد أدوات السياسة المالية، قد يجعل توازن الميزانية غير محقق وغير مفيد في بعض الحالات، ففي حالات الكساد مثلاً تلجأ الدولة إلى التوسع في نفقاتها، وتخفيض الضرائب على الأفراد من أجل رفع القدرة الشرائية لديهم مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وتحريك عجلة الإنتاج، وفي هذه الحالة تصبح الميزانية في حالة عجز، ويسميها الاقتصاديون المعاصرون بـ " العجز المنتظم" أو "العجز التراكمي" وهي فترة عجز مؤقتة يعود بعدها الاقتصاد الوطني إلى التوازن.[2]

## المبحث الثاني : العجز الميزاني في الموازنة العامة

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة سمة تعرفها أغلب الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ولهذا العجز الأسباب الرئيسية التي تؤدي للوقوع فيه، ذلك ما سوف نتناوله في هذا المبحث، حيث سوف نتطرق إلى مفهوم عجز الموازنة العامة وأسبابه ثم نتطرق إلى أنواع العجز الميزاني وآليات علاجه.

### المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة وأسبابه

#### الفرع01/ تعريف عجز الموازنة العامة للدولة:

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف التي أعطيت لعجز الموازنة العامة، وسنعرضها من خلال مايلي:

- ✓ يعرف عجز الموازنة العامة للدولة على أنه تلك الحالة التي تكون فيه الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات[3].
- ✓ كما يعرف على أنه " فائض النفقات النهائية على الإيرادات النهائية" [4].
- ✓ ويعرف أيضا "العجز الموازني على أنه عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث تكون نفقات الدولة أعلى من إيراداتها"[5].

---

[1] مصطفى يوسف كافي، هبه مصطفى كافي، **مرجع سابق**، ص:31.

[2] صونيا عابد، **محاضرات في المالية العامة، السداسي الرابع**، الموسم ( 2013-2014)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ص:43.

[3] كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (توظيف – القروض)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 13 جوان 2013، ص: 296.

[4] نفس المرجع أعلاه، ص:296.

[5] دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 13 ديسمبر 2013، ص104.

وكخلاصة للتعريفات السابقة يمكننا القول أن **العجز الموازني** هو الزيادة التي تحدث في الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية بحيث تعجز الإيرادات العامة المحصلة عن تغطية النفقات العامة و ذلك لأسباب عديدة.

**الفرع 02/ أسباب عجز الموازنة العامة للدولة:**

هناك العديد من العوامل التي تؤدي للوقوع في عجز الموازنة منها ما هو متعلق بزيادة النفقات العامة، ومنها ما هو متعلق بتراجع الإيرادات.

**1- زيادة النفقات العامة:** هناك العديد من العوامل الأساسية التي لها تأثير في زيادة و نمو النفقات العامة للدولة نبرزها فيما يلي:[1]

- توسع مساحة القطاع العام و بالتالي زيادة الوزن النسبي للإنفاق العام، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية، خاصة في المراحل الأولى لها والتي تتطلب توجيه كم كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية، و تدعيم الهيكل الصناعي.
- زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي، و هذا راجع إلى التزايد الكبير في معدلات السكان و بالتالي زيادة الطلب المحلي.
- زيادة الدعم السلعي و الإنتاجي و زيادة الإنفاق العام على الاستهلاك.
- اتساع و تزايد نمو العمالة الحكومية، حيث زاد عدد الموظفين و العاملين في القطاع الحكومي ولقد ترتب عن تزايد العمال والموظفين، زيادة في الأجور و المرتبات .
- انتهاج لسياسة التمويل بالعجز من اجل تمويل التنمية، بمعنى أنه تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد أو تلجأ إلى القروض العامة داخلية كانت أم خارجية، حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الأسعار أي ارتفاع معدلات التضخم.
- تزايد النفقات العامة جراء زيادة الإنفاق العسكري، خصوصا تلك النفقات المخصصة لاستيراد الأسلحة ( لأن استيراد الأسلحة يكون غالبا بالعملة الأجنبية ).
- نمو النفقات العامة بسبب زيادة تكاليف الدين العام سواء كان محلي أو خارجي، فدفع الفوائد المستحقة على الديون الداخلية و الخارجية يؤدي إلى زيادة تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة.

**2- تراجع نمو الإيرادات العامة:** لا يمكن لعجز الموازنة أن يظهر بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق العام ما دام الارتفاع في الإيرادات العامة يكون بنفس النسبة، و لكن يظهر هذا العجز إذا ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة تقل عن نسبة ارتفاع النفقات العامة، و يمكن إبراز أهم العوامل المتعلقة بقصور الموارد العامة للدولة فيما يلي :

[1] دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، مرجع سابق ، ص: 105.

➢ انخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني، السبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد و انخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، و ذلك يؤثر على الحصيلة الضريبية[1].

➢ زيادة حالة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع حجم الاقتصاد الموازي من جهة، و ضعف كفاءة الإدارة الضريبية من جهة أخرى[2].

➢ كثرة الإعفاءات و المزايا الضريبية : من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تقاعس نمو الإيرادات هو كثرة الإعفاءات الضريبية، فهذه الإعفاءات تؤثر بدرجة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة.

**المطلب الثاني: أنواع العجز الميزاني وطرق تمويله:**

يعتبر العجز في الموازنة العامة احد السمات الأساسية للمالية العامة في معظم دول العالم و توجد عدة مقاييس مختلفة لقياس هذا العجز تتوقف على الهدف من القياس، حيث تضطر الدولة لمعالجة العجز أياً كان نوعه من خلال اللجوء إلى مجموعة الخيارات المتاحة لتمويله.

**الفرع 01/ أنواع العجز في الموازنة العامة:**

1- **العجز الجاري:** يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، و يقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة، بمعنى أخر هو ذلك الفرق بين الإنفاق العام الجاري و الإيرادات العامة الجارية.

ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على احتياجات القطاع الحكومي من الموارد التي يجب تمويلها بالاقتراض.[3]

2- **العجز الشامل:** يحاول العجز الشامل توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي، جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية و الهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، و منه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، بحيث أن العجز لا يمكن تغطيته إلا باقتراض جديد، إضافة إلى ذلك فان هذا العجز يقدم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات، دون اقتصارها على الحكومة المركزية و التي لا تشكل إلا جزءا منها.

3- **العجز الهيكلي:** وهو مقياس يحاول أن يمحي اثر العوامل الطارئة أو المؤقتة و التي تؤثر على الموازنة العامة، مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس

[1] دردوري لحسن ، **سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر_تونس**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، س 2014، ص:159.

[2] دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي** مجلة الأبحاث اقتصادية إدارية، مرجع سابق، ص:106.

[3] نفس المرجع أعلاه، ص: 115.

مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل موردا غير عادي. لأنها في حقيقتها تمول أوجه العجز بدلا من مساهمتها في رفع إيرادات الحكومة، أما إذا تم استبعاد العناصر السابق ذكرها فإن العجز الناتج هو ما يسمى بالعجز الهيكلي، أي العجز المحتمل استمراره ما لم تتخذ إجراءات للتغلب عليه.[1]

**الفرع 02/ أساليب علاج عجز الموازنة العامة للدولة (طرق تمويل العجز الموازني):**

يتم تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال عدة طرق نذكر أهمها في ما يلي:

**1-استخدام النفقات العامة في علاج عجز الموازنة:** تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بواسطة العديد من الطرق و الوسائل من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي، حيث أنه عندما يقع خلل في الهيكل الاقتصادي مثل مشكلة عجز الموازنة العامة والتي نحن بصدد دراستها، تقوم الدولة بمواجهة هذا العجز و ذلك من خلال:

- ✓ **إجراءات تخفيض في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي:** و يتمثل ذلك في كل ما له علاقة بدعم أسعار السلع التموينية الهامة، حيث أن صندوق النقد الدولي وضع عدة أساليب أهمها الإلغاء التام لهذا الدعم كليا و مرة واحدة، و يكون ذلك من خلال رفع أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها على الأقل، أما إذا تعسر ذلك على الدولة فيمكن لها تطبيقه عبر المرور بعدة مراحل، بحيث تقوم برفع الأسعار تدريجيا؛
- ✓ **تخفيض الأجور:** وذلك من خلال وضع حد أقصى للأجور و تجميد العلاوات الاجتماعية، وأيضا إلغاء الوظائف الشاغرة وتوقيف تعيين وظائف جديدة، و من جهة أخرى لابد من إعادة النظر في التأمينات الاجتماعية و شروط الحصول على أجور التقاعد؛
- ✓ **الضغط على النفقات العامة الموجهة للتعليم و الصحة:** لأنها تمثل مكانة كبيرة بالنسبة للإنفاق العام و ذلك بجانبيه الجاري و الاستثماري، حيث أنه لابد من التخفيض من الإنفاق الاستثماري مثل التوسع في بناء المرافق التعليمية والمرافق الصحية، ويكون البديل لذلك خصخصة النشاط في هذه المجالات بمعنى إفساح الطريق أمام القطاع الخاص بالاستثمار فيها؛
- ✓ **ترشيد الإنفاق العام و إعادة ترتيب أولوياته** : يمكن تعريف ترشيد الإنفاق العام بأنه عبارة عن توجيه الإنفاق العام للقطاعات التي بإمكانها إعطاء إنتاج، و لنجاح ترشيد الإنفاق العام لابد من :

1. أن لا يتعدى معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2. لابد من الوصول بشكل تدريجي إلى تلك الحالة التي تتساوى فيها صرف مجالات الإنفاق العام الجاري مع الإيرادات الجارية للدولة، ويستحسن أن تكون حصيلة الإيرادات الجارية أكبر من الإنفاق الجاري و ذلك من اجل تحقيق فائض جاري تقوم الدولة بتوجيهه إلى الإنفاق العام الاستثماري.

[1] خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، د ط، دار الكتب المصرية ، مصر، 2016، ص: 248 .

**2-استخدام الإيرادات العامة في علاج عجز الموازنة :** تعتبر الإيرادات العامة أهم مصدر تقوم به الدولة لتمويل نفقاتها العامة، لكن قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، حيث لا تسمح الإيرادات العادية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وذلك بتنويع مصادر إيراداتها، ومن أبرز هذه الإيرادات ما يلي :

- **القروض العامة:** يمكن أن نقسم القروض إلى داخلية وأخرى خارجية إذا نظرنا إلى مصدرها، كما يمكن أن تقسم إلى قروض قصيرة وطويلة الأجل وذلك من وجهة نظر أجل القرض.

**والقرض العام** هو مبلغ مالي تحصل عليه الدولة أو الهيئات العامة وذلك من خلال اللجوء للغير(أفراد وهيئات ومؤسسات وطنية أو أجنبية أو دولية) مع التعهد برد مبلغ القرض وسداد فوائده وفقا لشروطه.[1]

وبذلك تعتبر القروض أحد مصادر الإيرادات الغير العادية التي تعتمد عليها معظم دول العالم وخاصة النامية منها التي تعاني نقص في موارد التمويل الذاتي رغم خطورة الاعتماد عليها، لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته.

- **الإصدار النقدي الجديد:** تلجأ الدولة في العصر الحديث إلى تمويل نفقاتها العامة، إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يسمى " التمويل بالتضخم" وذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق التوسع في الائتمان المصرفي، وتتمثل عملية الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من النقد الورقي يتم استخدامها في تمويل النفقات العامة وفق ضوابط تحكم عملية الإصدار هذه من حيث الكمية والجهة التي تشرف على الإصدار.[2]

[1] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر:1990-2004**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص لم يذكر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص: 148.

[2] أحمد خميس عبد لعزيز أبو زعيتر، **دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية**، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر-غزة، فلسطين، 2012، ص:55.

## خلاصة الفصل

تناولنا من خلال هذا الفصل جملة من النقاط هي كما يلي

أن الموازنة العامة في الوقت الحاضر أصبحت تحظى باهتمام متزايد في جميع المجالات، حيث ازدادت أهميتها فأصبحت الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات.

فالموازنة العامة تمثل الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها.

وبصفة عامة الموازنة العامة ما هي إلا خطة اقتصادية، لابد من مراعاة تطبيق القواعد العلمية عند إعدادها وتحضيرها، وذلك من أجل إعداد موازنة عامة معبرة تعبيراً صادقاً وواضحاً عن النشاط المالي للدولة؛ فهي تعتبر أداة تخطيط للمستقبل حيث تعكس الأهداف المرجوة تحقيقها، مع إبراز السياسات العامة لتحقيق هذه الأهداف.

أن عجز الموازنة هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات، الأمر الذي يدفع الدولة عادة لتأمين الأموال اللازمة، إما من خلال الإصدارات النقدية أو اللجوء إلى القروض داخلية كانت أم خارجية على اعتبار أن ما تم ذكره يعتبر من الوسائل الأساسية الرئيسية لتمويل العجز.

# الفصل الثاني

# الإيرادات غير العادية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة

تمهيد

يقتضي تمويل العجز في الميزانية العامة تدبير الموارد اللازمة لتغطيتها ،فالجباية العامة العادية و البترولية قد لا تكفي بحيث لا تغطي إلا جزءا من الميزانية لذا تلجأ الدولة حين تواجه عجزا في تغطية نفقاتها من مواردها العادية التي من أهمها الضرائب والرسوم إلى موارد غير عادية ومن أهمها :القروض العامة والإصدار النقدي الجديد، رغم أن هذه الأخيرة لا تغطي نسبة معتبرة من الإيرادات إلا أنها تعتبر مهمة أداة فعالة و ذلك من خلال الدور الاقتصادي الذي تؤديه.

إن اعتماد الدولة على هذا النوع من الإيرادات (القروض العامة و الإصدار النقدي الجديد) لتمويل نفقاتها العامة يأتي في حال عدم المقدرة على التوسع بالضرائب بسبب وصولها إلى حدها الأقصى و ما ينجر غنه من آثار سلبية على الاقتصاد العام. وفي هذا الفصل سنتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالقروض العامة والإصدار النقدي من خلال ثلاث مباحث:

**المبحث الأول: أساسيات حول القروض العامة**

**المبحث الثاني: عملية إصدار القروض العامة ولأثـار الاقتصادية لـهذا الإصدار**

**المبحث الثالث : الإصدار النقدي الجديد ونقدنة الموازنة العامة**

## المبحث الأول: أساسيات حول القروض العامة

تعتبر القروض العامة مورد من موارد الدولة التي لا تتصف بالدورية والانتظام، فهي مورد غير عادي تلجأ إليه الدولة في ظروف استثنائية بحثه من أجل تغطية نفقاتها المتزايدة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم القروض العامة وأهم المفاهيم المرتبطة بها، لنعرض في الأخير أهم الآثار الاقتصادية المترتبة عن هذه القروض.

### المطلب الأول: مفهوم القروض العامة ومبررات اللجوء إليها

يمكن إعطاء مفهوم عام للقروض العامة من خلال إعطاء عدة تعريفات لها

#### الفرع الأول: تعريف القرض العام

هو مبلغ من المال سواء كان عينا أو نقداً يدفع للدولة أو أحد أشخاص القانون العام من قبل وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية، وبصورة اختيارية وبموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية، تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض وسداد أصل القرض.[1]

كما يمكن تعريف **القرض العام** بأنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الغير( الأفراد، أو المصارف، أو غيرها من المؤسسات المالية) مع التعهد برد المبلغ ودفع الفوائد عن مدته وفقاً لشروطه.[2]

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن **القروض العامة** عبارة عن سلفيات داخلية أو خارجية تقوم بها الدولة لتغطية نفقاتها، **فالقرض العام** هو مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية أو الخارجية، وتتعهد برده ودفع الفائدة عنه وفقاً لشروط معينة.

#### الفرع الثاني: مبررات اللجوء إلى القروض العامة

تلجأ الدولة إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها الغير عادية وذلك تحت عدة مبررات نذكر منها:

☜حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى، وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأمثل، وهذا يعني أن المقدرة التكليفية القومية تكون قد استنفذت، بحيث لا يصلح للدولة أن تلجأ إلى مزيد من الضرائب، ولكن هذا لا يعني استنفاذ المقدرة المالية للاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره، وإنما يظل من الممكن أن تلجأ الدولة في سبيل تغطية نفقاتها العامة إلى القروض العامة.[3]

---

[1] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص:93.

[2] عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام- مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة**، د ط، دار المعرفة الجامعية، دون ذكر البلد ، 1997، ص: 221.

[3] خديجة الأعسر، مرجع سابق، ص201:.

☜ طبيعة النفقة التي يعقد القرض من أجلها: إن النفقات العامة العادية التي يستدعيها تمكين الأفراد من ممارسة نشاطهم والمحافظة على كيان الدولة الاجتماعي والاقتصادي، يجب أن لا يلتجأ إلى القرض لتغطيتها.[1]

وبناء على ذلك، فإن النفقات الاستثنائية وحدها هي التي يجوز الالتجاء إلى القروض لمواجهتها على اعتبار أنها نفقات غير متوقعة ولا يمكن مواجهتها بالموارد السنوية للميزانية.

☜ التأثير على الهيكلة الاقتصادية: يظهر هذا التأثير عندما يستعمل القرض لتمويل الاستثمار، فلو كانت الاستثمارات منتجة، فإن اللجوء إلى القروض يمكن تبريره بأن ما ينتج عن هذه الاستثمارات يمكن أن يغطي المصاريف التي أنفقت من جراء اللجوء للقرض، وهكذا يظهر القرض وكأنه وسيلة لتوجيه الاستثمارات لاسيما عندما تكون القروض تعطى بالأفضلية للمشاريع التي تريد الدولة تنميتها في خطتها الاقتصادية.[2]

☜ التأثير على الأحوال والظروف الاقتصادية: ويتلخص هذا الأمر عندما تلجأ للقرض ليس من أجل الحصول على الواردات وإنما كوسيلة لامتصاص القدرة الشرائية الفائضة في سبيل محاربة التضخم، ولهذا فلكي يكون للقرض تأثير على التضخم يجب أن يتم الاكتتاب به على شكل مال جاهز فيخفض في هذه الحالة القدرة الشرائية الجاهزة للمكتتبين.[3]

## المطلب الثاني: أنواع القروض العامة

يمكن تقسيم القروض إلى تقسيمات متعددة تختلف باختلاف المعيار الذي يستند إليه كل تقسيم:

أولاً_ **من ناحية مصدر القرض:** تنقسم إلى

1- **القروض الداخلية:** ينشأ الدين العام المحلي عندما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة بغض النظر عن جنسيتهم، ويتم تحديد طرق تمويل الدين العام المحلي من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي أو الاقتراض من خارج القطاع المصرفي، أي من الجمهور أو المؤسسات المصرفية والغير المصرفية.[4]

وبذلك **فالقرض الداخلي** يحقق للدولة الحصول على جزء من مدخرات الأفراد مما يمكنها من الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها لتغطية نفقاتها.

**2- القروض الخارجية:** هي تلك المبالغ التي تقترضها الدولة والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتتجه الدولة لمثل هذه القروض، حيث لا تكون هناك مدخرات أو رؤوس أموال وطنية كافية للقيام بالمشروعات الإنتاجية الضرورية.

---

[1] محمد حمي مراد، **مالية الدولة**، د ط، كلية الحقوق جامعة عين شمس، د س، دون ذكر البلد، ص:239.
[2] فوزت فرحات، **المالية العامة: الاقتصاد المالي**، د ط، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2001، ص:339.
[3] نفس المرجع أعلاه، ص ص:339-340.
[4] يوسف حسن يسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص:107.

فالاقتراض من الخارج يعمل على تدعيم الإدخارات المحلية، سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق توفير عملة أجنبية لشراء سلع رأسمالية معوضة لسلع استهلاكية تنتج محلياً.[1]

ويعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات المالية الدولية التي تقدم هذا النوع من القروض، فهو يقدم القروض من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أنه يقدم القروض وفقا لاعتبارات عدة منها:[2]

- طبيعة العجز الذي تعاني منه الدولة العضو في ميزان مدفوعاتها وقيمة هذا العجز.
- درجة التزام الدولة العضو بالسياسات والإجراءات التي يقترحها الصندوق وفقاً لما ينصح به خبراؤه، للتخفيف من حدة الاضطرابات المالية التي تواجهها الدولة العضو.

**ثانياً_ من ناحية الحرية في الاكتتاب:** تنقسم إلى

**1- قروض اختيارية:** الأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية، ويقصد **بالقرض الاختياري** أن يكون الأفراد أحرار في الاكتتاب في سندات القرض أو عدم الاكتتاب فيه، مراعيين في ذلك ظروفهم الخاصة والاعتبارات المالية والاقتصادية التي تحيط بهم.[3]

**2- قروض إجبارية:** تلجأ الدولة للقروض الإجبارية في حالات معينة نذكر منها:[4]

- ضعف ثقة الأفراد في الحكومة فلا يقبلوا على إقراضها.
- في حالات وجود موجات تضخمية في الاقتصاد، وبذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة وتقليل كمية النقود المتداولة، حيث تقوم الحكومة بإعادة مبالغ القرض بعد معالجة التضخم.
- وفي أغلب الأحيان تلجأ الدولة إلى القروض الإجبارية كأحسن وسيلة لتمويل الحروب والحالات الاستثنائية.

**ثالثاً_من ناحية طول مدة القرض:** تنقسم إلى

1- **القروض المؤبدة:** هي القروض التي لا تحدد الدولة تاريخاً معيناً لسداد قيمتها وتلتزم بدفع فائدة منها.[5]

2- **القروض المؤقتة:** تسمى أيضاً بالقروض القابلة للاستهلاك وهي تلك القروض التي تتعهد فيها الدولة بسد أصل اقرض في تاريخ معين وتنقسم القروض القابلة للاستهلاك بدورها إلى ثلاثة أنواع، قروض قصيرة اجل أو الدين السائر وتتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر وسنة، إلا أن بعضها قد يصل إلى خمسة سنوات، وقروض متوسطة الأجل وتتراوح مدتها ما بين خمسة سنوات وعشرون سنة، أما القروض الطويلة الأجل فهي تلك القروض التي تزيد آجالها عن عشرين سنة.[6]

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص:177.
[2] مها رياض عبد الله، **صندوق النقد الدولي**، ط1،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية،2012 ، ص: 69.
[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص:226.
[4] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 2 ، دار المسيرة، الأردن ، 2010، ص: 153.
[5] نفس المرجع أعلاه، ص:154.
[6] أمجد عبد مهدي مساعدة، محمود يوسف عقلة، **دراسة في المالية العامة**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص:138.

فالقروض العامة مهما كانت تقسيماتها فآجالها تتحدد بناء على اعتبارات كثيرة منها حالة السوق المالية والدة التي تحتاج فيها الدولة إلى الأموال، كما أنه لابد وأن تختلف وتتنوع آجال القروض العامة.

## المبحث الثاني: عملية إصدار القروض العامة ولأثار الاقتصادية لهذا الإصدار

### المطلب الأول: شروط القرض العام وطرق إصداره

يقصد بعملية إصدار القروض العامة تلك العملية التي تحصل الدولة عن طريقها على المبالغ المكتتب بها في سندات القرض من المكتتبين، في نظير تعهدها بردها ودفع فوائدها طبقاً لشروط عقد القرض، لذلك فإننا نقتصر هنا على بيان الشروط المطلوبة في إصدار القرض العام، والطرق المختلفة في إصدارها.

#### الفرع 01/: شروط القرض العام

يقصد بهذه الشروط مجموعة من الأوضاع التي تحيط بإصدار القرض العام، وتتصل ببحث قيمته (أي المبلغ المكتتب به) وشكل سندات إصداره والسعر الذي تصدر به، والفائدة المقررة بشأنها، وأخيراً المزايا والضمانات المتعددة التي يتمتع بها المكتتبون في القرض.

**أولاً_ مبلغ القرض العام(قيمته) وسعر الإصدار**: يمكن أن يصدر القرض العام بقيمة محددة(مبلغ معين)، كما يمكن أن يكون القرض عند إصداره غير محدد القيمة؛ فيكون القرض محدد القيمة إذا قامت الدولة بتحديد المبلغ الذي يصدر به مقدماً وإصدار السندات في حدود هذا المبلغ، حيث يقفل باب الاكتتاب فيه بمجرد تغطيته، أو بانتهاء المدة المحددة للاكتتاب.[1]

وقد لا تحدد الدولة قيمة القرض ، وإنما تحدد مدة معينة تقبل جميع الاكتتابات التي تقدم خلالها، ويحدث ذلك في حالة ما إذا كانت الدولة في حاجة إلى أموال كثيرة ، أو إذا خشيت ألا يغطى مبلغ القرض إذا هي حددته، وفي مثل هذه الأحوال تقبل جميع الاكتتابات مهما كان مقدارها إذا قدمت في المدة المعينة.[2]

أما فيما يخص سعر الإصدار قد يصدر القرض العام بأحد السعرين سعر التكافؤ أو أقل من سعر التكافؤ، فإذا كانت قيمة السند الاسمية مليون دينار جزائري وأصدرته الدولة بتلك القيمة، قيل أن القرض أصدر بسعر التكافؤ، أما إذا أصدرته بأقل من تلك القيمة، كثمانمائة ألف دينار جزائري مثلاً، قيل أن القرض أصدر بأقل من سعر التكافؤ، أي أن المكتتب يدفع ثمانمائة ألف من الناحية الفعلية عند الاكتتاب، وعند تسديد دين القرض يستلم مبلغ مليون دينار جزائري، مما يشجع الأفراد على الاكتتاب في هذه الحالة.

**ثانياً_ سعر الفائدة:** لغرض حث الأفراد على الاكتتاب بسندات القرض تعطي الدولة لهم جملة مزايا تكون الفائدة السنوية من أهمها؛ وتراعي الدولة في تحديد الفائدة اعتبارات معينة منها حالة الأسواق المالية

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص:233-234.
[2] طاهر الجنابي، **علم المالية والتشريع الضريبي**، مرجع سابق، ص: 80.

ومركز ائتمان الدولة وحجم مبلغ القرض المطلوب ومدته واحتمال تغير سعر الفائدة والمزايا الأخرى التي تمنحها للمقرضين.[1]

**ثالثا_ شكل سندات القرض العام:** تتخذ القروض العامة في المعتاد شكل سندات حكومية تصدرها الدولة وتطرحها في عملية الاكتتاب العام، وقد تكون هذه السندات اسمية أو لحاملها أو مختلطة؛ فتكون اسمية إذا اشتملت على اسم مالكها، حيث تقيد في سجل خاص بالدين. أما السندات لحاملها فإنها لا تحتوي على اسم المالك لها، ومن هنا فإن ملكيتها تنتقل بالتسليم باليد، ولهذا فإن حائز السند أو حامله هو صاحبه. وبالنسبة للسندات المختلطة فإنها تأخذ شكلا وسطاً بين السندات الاسمية والسندات لحامها. [2]

**رابعا_ المزايا والضمانات المقررة للمكتتبين في القرض:** هناك عدة مزايا تقرها الدولة لتشيع الاكتتاب في القروض من أهمها نذكر ما يلي:

- الامتيازات الضريبية: لغرض حث الجمهور على الاكتتاب تعمل الدولة على تقرير إعفاء لسندات القرض أو الفوائد المتحققة على ذلك السند و كليهما من ضرائب الدخل وضرائب التركات وقد يصدر الإعفاء وقت إصدار السندات.[3]
- مكافأة السداد: التي تتقرر كمبلغ يضاف إلى القيمة الاسمية أو الرسمية للسندات المكتتب فيها مكافأة لأصحابها عند الوفاء بقيمتها إليهم.
- جوائز النصيب: قد تتضمن سندات القروض جوائز للنصيب أو أنصبة، بأن تتعهد الدولة بدفع مبلغ كبير من النقود لبعض السندات التي تخرج بالقرعة في أوقات الاستهلاك. [4]
- إن أهم المزايا التي يمكن أن تقدمها الدولة للمقرضين يتعلق بتأمين هؤلاء المقرضين ضد خطر انخفاض قيمة النقود، إذ أن كثيراً ما يحجم الأفراد عن إقراض الدولة خشية انخفاض هذه القيمة.

**الفرع الثاني: طرق إصدار القرض**

يقصد بعملية إصدار القروض العامة تلك العملية التي تحصل الدولة عن طريقها على المبالغ المكتتب بها في سندات القرض، وهناك طرق يمكن للدولة أن تلجأ إليها في إصدار القرض العام هي:

**1- الاكتتاب المباشر:** تعتمد الدولة في هذه الطريقة على طرح سندات القرض العام للجمهور مباشرة للاكتتاب فيها معلنة عن بدء ميعاد الاكتتاب، ونهايته وشروط القرض والمزايا الممنوحة للمكتتبين فيه، تتميز هذه الطريقة بأنها أكثر الطرق شيوعاً خاصة وأنها توفر على الدولة مبالغ العمولة التي كان من الممكن أن

[1] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 420.
[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص: 234.
[3] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص:421.
[4] محمد حمي مراد، مرجع سابق، ص:252.

يحصل عليها الوسطاء كما تمتاز بفرض الدولة لرقابتها الفعالة على عمليات الإصدار، بالمقابل يجب أن تتوافر الثقة لدى الأفراد في اقتصاديات الدولة وماليتها.[1]

**2- الاكتتاب المصرفي:** تبيع الدولة بموجب هذه الطريقة إلى البنك (البنوك أو المؤسسات المالية) جميع سندات القرض مقابل مبلغ معين، ومن ثم يترك للبنك حرية بيع السندات للجمهور مباشرة، أو في سوق الأوراق المالية بالسعر الذي تحدده هذه البنوك، فتتميز هذه الطريقة بأنها تتيح للدولة الحصول بسرعة على المبلغ التي تريد اقتراضه.[2]غير أنه يعاب عليها أن المصارف تحصل على عمولة كبيرة، وحصولها على السندات بسعر أقل من سعرها الاسمي، مما يقلل من حصيلة إيرادات القروض.

**3- الإصدار في البورصة:** تعمد الدولة أحياناً إلى إصدار القرض في بورصة الأوراق المالية فتتولى بيع سندات القرض في بورصة الأوراق المالية، فتقوم ببيع سندات القرض على دفعات بحسب سعر السوق، فهذه الطريقة تمكن الدولة من انتهاز فرص الأسعار في البورصة لبيع سندات القرض.[3] إلا أن ما يعيب هذه الطريقة أنها محدودة المدى، بسبب عدم استطاعة الدولة أن تعرض كمية كبيرة من السندات للبيع في وقت واحد، وإلا انخفض سعرها.

**4- الإصدار بالاكتتاب بالمزايدة:** حيث تقوم الدولة بعرض سندات القرض، بطريق المزايدة على الجمهور وعلى المؤسسات المالية أو عليهما معاً، وذلك بعد أن تحدد سعر أدنى لقيمة الإصدار، فإذا كانت قيمة السند (5) ليرات وحددت أدنى سعر لإصداره(4) ليرات فإن المتقدمين بالطلبات قد يتقدمون بهذا السعر أو بأعلى منه، وإذا تمت تغطية القرض أكثر من مرة يبدأ تخصيص السندات لمن أعطى أعلى سعر ثم إلى الذي يليه حتى يكمل تغطية القرض مرة واحدة.[4]

**المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للقروض العامة**

تلجأ الدولة عادة إلى الدين العام للتغلب على المشكلات لمالية المعاصرة والملحة ولتغطية العجز في موازنتها عندما لا تستطيع الدولة تأمين الاحتياجات المتزايدة للإنفاق لعام وزيادة العبء المالي على الدولة.

**الفرع 01/: الآثار الايجابية**

من أهم ما يميز الدين العام:

- أن الدولة وهي في حالة قيامها بواجباتها من الإنفاق العام قد لا تكفي إيراداتها لسد تلك النفقات في جزء معين من السنة، فتلجأ إلى الاقتراض حتى تستطيع أن تجبى إيراداتها في آخر العام فتتلافى أي عجز قد يطرأ على الموازنة.

[1] صونيا عابد، **المالية العامة**، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، السداسي الرابع، دون ذكر البلد ، السنة الجامعية، 2013-2014، ص38.
[2] طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص:84.
[3] محمد حلمي مراد، مرجع سابق، ص: 249.
[4] خالد شحادة الخطيب، محمد خالد المهايني، مرجع سابق، ص:327.

- أن القروض العامة قد تستخدم في المشروعات الاستثمارية الكبيرة التي سوف تؤتى آثارها لأجيال مقبلة والتي لا تستطيع الدولة أن تنشئها من ميزانيتها فتحقق بذلك التنمية الاقتصادية للدولة.[1]
- في حالة الظروف الاستثنائية كالحروب والكوارث والدفاع عن كيان الدولة ومواطنيها تمثل ضرورة حقيقية لا تستطيع الدولة أن تنفصل منها.

**الفرع 02/: الآثار السلبية**

بالرغم من تلك المزايا التي تعود على الدولة المقترضة من جراء استخدام حصيلة القرض استخداماً اقتصادياً أمثل، إلا أنها تمثل عبئاً حقيقياً بالنسبة للاقتصاد، ومن سلبيات الدين العام نذكر ما يلي:[2]

- يؤدي الدين العام إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي تعتبر قوة لتوظفها في مشروعات إنتاجية إلى القطاع العام.
- هذه الأموال تذهب غالباً في الإنفاق الترفي، أو نفقات عامة غير منتجة من رؤوس الأموال من القطاع الخاص، وهذا يؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي وارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل مستمر.
- أن منافسة الدولة للقطاع الخاص في الحصول على القروض الداخلية يرفع من سعر الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، حيث أنه بارتفاع سعر الفائدة تقل الاستثمارات.
- تؤدي القروض العامة إلى زيادة العبء الضريبي على أبناء المجتمع لازدياد الجزء الثابت من إيرادات الميزانية والذي يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة الدين، الحقيقة أن القروض العامة ضرائب مؤجلة يقع عبئها على الأجيال القادمة.
- كما قد يؤدي توجيه حصيلة القرض لشراء سلع استهلاكية إلى زيادة النفقات الاستهلاكية مما لا يقابله مرونة في الجهاز الإنتاجي للدولة، أي أن هذه الزيادة في الطلب الفعال لن تقابلها زيادة مماثلة في حجم المعروض من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وإلى التضخم.[3]
- يمكن القول أن اقتصاديات الدول تتحول لتخدم الجهات الدولية المقرضة عبر تحويل الجزء الأكبر من وارداتها إلى الخارج كتغطية لكلفة خدمة الدين؛ علماً أنه وفي زمن الأزمات المالية العالمية، فإن وجهة التدفقات المالية تتحول من الأطراف إلى المركز وليس العكس، وبالمقابل فإن قيمة الديون الخارجية قد لا تنخفض بل على العكس فإنها قد ترتفع أضعافا نتيجة لعوامل عديدة منها التضخم الداخلي وبالتاي انخفاض سعر صرف لعملة المحلية مقابل عملة القروض.[4]

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 175.
[2] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص:96.
[3] أمجد عبد المهدي مساعدة، محمود يوسف العقلة، مرجع سابق، ص ص: 150-151.
[4] رجاء محمود شريف، ناجي محمد جمال، **التنمية المناطقية في ظل السياسات المالية(1990-2010)لبنان نموذجاً**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2015، ص:72.

وهكذا تتوقف أهم الآثار الاقتصادية للقروض العامة على طريقة استخدام حصيلة القرض، فقد يستخدم القرض لشراء السلع والخدمات استهلاكية، أو قد تقوم الدولة بإنفاقه في أوجه الاستثمار.

**المطلب الثالث: العلاقة بين القروض العامة والموازنة**

تعتبر القروض من بين الموارد الغير عادية لتمويل عجز الموازنة العامة، مما يعني أن هناك تأثيرات متبادلة بين سياسة الموازنة والقروض العامة بالإضافة إلى هذه التأثيرات هناك نقطتي التقاء بينهما:[1]

**الأولى تتعلق بالقروض العامة:** إن تحرير عقد القرض وتوقيعه وكيفية التصرف في حصيلته والتي تعتبر مورداً من الموارد العامة في موازنة الدولة هي من الأمور التي تحدد كلها بالسياسة المالية، أما تكوين هذا القرض أي شكل سنداته وما إذا كانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل فتتعلق بالسياسة النقدية.

**ونقطة الالتقاء الثانية هي: تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي** فتقرير اللجوء إلى هذا الإصدار وحجمه وتوقيته هي أمور تتحدد كلها بالسياسة المالية، أما الكيفية لتحقيق هذا الإصدار فتتعلق بالسياسة النقدية.

ففي أوقات التضخم وارتفاع الأسعار يمكن تخفيض حجم الطلب الفعلي بواسطة زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي إحداث فائض في ميزانية الدولة ، وذلك عن طريق عقد القروض العامة وإصدار السندات لتقلي سيولة الاقتصاد القومي وامتصاص جزء منه.

وفي الوقت نفسه يمكن استخدام الأساليب الفنية المختلفة للسياسة النقدية لتقليل حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات وزيادة تكلفته وتعقيد شروطه، وبالعكس فإنه يمكن في أوقات الانكماش العمل على زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها، أي إحداث عجز في موازنة الدولة وذلك على الأخص بواسطة الالتجاء إلى الإصدار النقدي.

**المبحث الثالث: الإصدار النقدي ونقدنـة الموازنة العامة**

إذا لم تستطع الدولة سد عجز موازنتها، سواء باللجوء إلى الضرائب و الرسوم أو الحصول على القروض العامة لتغطية نفقاتها فإنها عادة ما تلجأ إلى وسائل نقدية أخرى تدعى بالإصدار النقدي الجديد أو التمويل بالتضخم ،أي إصدار كمية جديدة من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية المتوفرة في البلاد وهذه العملية يتولد عنها ما يعرف بالتضخم المالي .

[1] محمد مصطفى أبو مصطفى ، **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية** (دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999-2008)، مذكرة استكمال لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل ،كلية التجارة-برنامج المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية –غزة ، فلسطين ، س 2009، ص: 49.

من خلال مبحثنا هذا سوف نحاول التطرق إلى مفهوم الإصدار النقدي الجديد وموقف المدارس الاقتصادية منه، مرورا بعملية الإصدار النقدي وأسباب اللجوء إليه وخيرا الآثار الايجابية و السلبية لعملية الإصدار النقدي و نقدنة عجز الموازنة العامة للدولة.

**المطلب الأول: مفهوم الإصدار النقدي :**

**الفـــرع 01/ : تعريف الاصدار النقدي الجديد:**

الإصدار النقدي الجديد: هو خلق كمية إضافية من النقد الورقي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة.[1]

و**الإصدار النقدي الجديد :** هو قيام الدولة بإصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في التداول، ويعرف ذلك بالتضخم المالي، أو التمويل عن طريق التضخم. ويؤدي الإصدار النقدي الجديد إلى انخفاض قيمة النقود مما يشكل عبئا إضافيا على دخول و ثروات الأفراد.[2]

إذن فالإصدار النقدي الجديد: يعتبر احد أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من اجل تمويل عجز موازنتها، فالدولة تعهد للبنك المركزي (أو مؤسسة النقد) بإصدار النقود الورقية، وإعطائها قوة إبراء الديون Légal Tender ولا تعتمد الدولة هذا الأسلوب في التمويل إلا إذا كان لديها عجز في إيراداتها العامة العادية كالضرائب والرسوم وغيرها من أجل تغطية نفقاتها العامة.

**الفـــرع 2/: شروط نجاح الإصدار النقدي الجديد:**

عندما تلجأ الدولة إلى عملية الإصدار النقدي الجديد فإنه يشترط لنجاح هذه الآلية أو الأداة ما يلي :

- أن يخصص الإصدار النقدي الجديد لإقامة استثمارات يؤدي إلى التوسع في إنتاج سلع الاستهلاك، وأن تحقق هذه الاستثمارات سريعة العائد دخلا سريعا يمكن به الاستغناء عن الإصدار النقدي الجديد فيما بعد.[3]
- يجب أن يتم في نطاق ضيق، لأن التوسع في إصدار النقود يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة و التي من شأنها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى حدوث التضخم، فتزيد وسائل الدفع و يزداد الطلب الكلي على السلع و هذا ما يؤدي إلى حدوث آثار اقتصادية سيئة، و يطلق على هذا الأسلوب في التمويل: التمويل بالتضخم.
- يجب أن يتميز النظام الوطني للدولة بالمرونة والاستجابة السريعة من خلال الضخ هذه الأموال في الاقتصاد خاصة في أجهزته الإنتاجية (يجب أن يتصف الاقتصاد الوطني باللدانة وعدم الجمود).

[1] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، ط 01، دار للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص ص: 449_450.
[2] سوزي عدلي ناشذ، **المالية العامة النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة**، د ط، منشورات الحلبي الحقوقية، س 2003، ص: 269
[3] خديجة الأعسر ، مرجع سابق، ص: 219

تنسيق بين السياسات الأخرى المثلى مثل سياسات الاستثمار والضرائب لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد.

**الفـــرع 3/: الإصدار النقدي الجديد عند المدارس الاقتصادية ( موقف الفكر الاقتصادي التقليدي و الحديث من الإصدار النقدي الجديد) :**

تمر الدولة بظروف اقتصادية يمكن اعتبارها غير عادية تؤدي إلى حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة للدولة، مما يتطلب إصدار جديد للنقود. إما بسبب قلة الحصيلة الإيرادية من ضرائب ورسوم وقروض، أو التخفيف من بعض الديون آو لأغراض أخرى، فما هو موقف الفكر الاقتصادي (التقليدي و الحديث ) من عملية التمويل بالإصدار النقدي الجديد؟

**أولا: موقف الفكر التقليدي:** يرفض أنصار هذا الفكر عملية الإصدار النقدي الجديد كأسلوب لتمويل النفقات العامة، فهذه العملية تؤدي إلى زيادة الاتفاق النقدي وهذا الأخير يؤدي إلى التضخم وما ينجر عنه من أثار سلبية تتمثل في:

1_ التضخم يؤدي إلى تخفيض قيمة النقود: مما يدفع الأفراد إلى زيادة طلبهم على السلع، نظرا لتوقعهم ارتفاع الأسعار في المستقبل، ويدفع المنتجين أيضا إلى تقليص عرضهم من السلع أملا في تحقيق أرباح أكبر مستقبلا، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب و نقص العرض و بالتالي ارتفاع الأسعار مجددا ثم تدهور قيمة النقود....و هكذا.

2_ يساهم التضخم في هروب رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار في الخارج، و إلى امتناع رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في الداخل.[1]

3_يترتب على التضخم عجز في ميزان المدفوعات وذلك نتيجة لزيادة الواردات عن الصادرات وانخفاض سعر الصرف، كما يضر التضخم بالدائنين وأصحاب الدخول الثابتة.

ويرجع أسباب رفض التقليديين لفكرة التمويل التضخمي إلى التالي:

النظرية التقليدية أقامت تحليلها الاقتصادي و المالي على أساس افتراض عالم يسوده التشغيل الكامل، وفي ظل هذا النموذج يلعب العرض دور رئيسي حيث انه لا يوجد إنتاج دون تصريف، أي إن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، وأن الدخل الذي لا ينفق في شراء أموال الاستهلاك، ينفق بالضرورة في شراء أموال الاستثمار، وبهذا الشكل يتحول كل ادخار حتما إلى استثمار، فالاكتناز مستبعد في الفكر التقليدي لان

[1] محمد يسري حسن عثمان ، **اقتصاديات المالية العامة** ، ط 01، شركة مطابع الطوبجي التجارية، س 1996 ، ص: 109.

النقود ليست الا وسيط للتبادل وليس لها اي دور ذاتي ، وفي ضوء ذلك لا يتصور التقليديين عدم كفاية الطلب الكلي بالنسبة للعرض، ولذلك فالتوازن عند مستوى التشغيل الشامل يتحقق تلقائيا.[1]

وكخلاصة فان الفكر التقليدي يعارض فكرة التمويل عن طريق الإصدار النقدي الجديد و ذلك لان قيام الدولة بذلك تعتبر تدخلا منها في الشؤون الاقتصادية وهذا ما يتنافى مع أهم مبادئ هذا الفكر.

ثـانيا /: موقف الفكر الحديث

لقد كان لظهور النظرية الاقتصادية الحديثة دور كبير في تغيير بعض المفاهيم، بحيث أصبح يمكن للدولة اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد كأداة لتمويل النفقات العامة.

يرى بعض أصحاب الفكر المالي الحديث ( النظرية الكينزية ) بإمكانية الالتجاء إلى الإصدار الجديد للنقود من أجل تغطية عجز الموازنة و لتحقيق التشغيل الكامل إذا ما كان الجهاز الإنتاجي يستجيب لذلك، و كان على مستوى متقدم كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا، فعندما يصل اقتصادها الى مرحلة التشغيل الكامل، أي عدم وجود أي قوة إنتاجية معطلة ، فلا يمكن للجهاز الإنتاجي أن يتابع الزيادة في الطلب الكلي على توسع الاستهلاك، مما يؤدي إلى حدوث التضخم. أو بمعنى أخر كلما كان الجهاز الإنتاجي مرن في الاستجابة وكان هناك نقص في التشغيل فيمكن استخدام وسيلة الإصدار الجديد للنقود.[2]

أما في الدول النامية، وبالرغم من عدم وصول اقتصادها إلى مرحلة التشغيل الكامل، فإن جهازها الإنتاجي لا يتمتع بأي مرونة مما يحول دون زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي على سلع الاستهلاك، أي إلى حدوث التضخم.[3]

إذن فالفكر الحديث (كينز) يدعو إلى التمويل بالتضخم ما لم يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل التام مع وجود جزء معطل من الجهاز الإنتاجي، مما يسمح باستيعاب كمية إضافية من النقود حيث يترتب عليها زيادة الطلب على أموال الاستهلاك و أموال الاستثمار ومن ثم ارتفاع حجم التشغيل و زيادة الإنتاج الكلي.

[1] نفس المرجع اعلاه، ص: 110.
[2] أعاد حمود القيسي، **المالية العامة و التشريع الضريبي**، ط 01، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، س 2008، الاردن، ص: 79.
[3] سوزي عدلي ناشذ، **المالية العامة النفقات العامة**، مرجع سابق، ص: 270.

**المطلب الثاني: عملية الإصدار النقدي الجديد و أسباب اللجوء إليه**

**الفـــرع 01/: عملية إصدار النقدي الجديد:**

تتمثل عملية إصدار النقود في تحويل أصول معينة ( حقيقية، نقدية أو شبه نقدية ) إلى أي وسيلة تبادل و دفع.[1]

تقوم عملية الإصدار عن طريق تحويل البنك المركزي لأصول ( أو حقوق له لدى الغير ) إلى أوراق بنكنوت و هذه الأوراق المصدرة تمثل التزامات على البنك المركزي قبل الافراد و المؤسسات الحائزة لهذه الوحدات النقدية المصدرة.[2]

وعليه فعملية الإصدار النقدي الجديد هي الوسيلة التي تستخدمها الدولة لسد عجز موازنتها العامة و ذلك من خلال إصدار كمية إضافية من النقود، واستخدامها في تحويل نفقاتها العامة.

ويمكن النظر إلى هذه العملية من زاويتين :[3]

1) حصول عملية معينة من جهات كانت محلية أو أجنبية وهي تمثل غطاء الاصدار وهي تعد أصول للبنك المركزي تمكنه من إصدار العملة ( موجودات )؛
2) النقود المصدرة تمثل التزامات المصرف المركزي من قبل الحائزين عليها ( أي تمثل خصوما بالنسبة له).

وهناك إجراءات عملية لعملية الإصدار النقدي هي :

1_ القيام بجميع الترتيبات اللازمة لطبع العملة الورقية وسك العملات المعدنية كوضع تصاميم للإصدارات المختلفة للعملة الورقية و المعدنية و الإشراف على طباعتها وشحنها وضمان وصولها إلى خزائن البنك وفروعه؛

2_ الاحتفاظ بسجلات تبين المخزون من النقود الجديدة و التي تم إتلافها؛

3_ دفع القيمة الاسمية للنقود التي تم اتلافها؛

4_ مراقبة النقود ودعم الثقة فيها واتخاذ التدابير لمنع كشف أي تزوي؛

5_ تزويد إدارة العمليات المصرفية بالمصرف المركزي و المصارف التجارية و فروع الإصدار بكميات النقود اللازمة ؛

6_ الاحتفاظ بغطاء العملة حسب ما ينص عليه القانون أو الأنظمة.

[1] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني ، **النقود و البنوك والمصارف المركزية** ، د ط ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،س 2010 ، ص: 145 .
[2] محمد ابراهيم عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص:148.
[3] محمد حسن الوادي و زملاؤه، مرجع سابق، ص: 236.

**الفــرع 02/: أسباب اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد :**

هناك عدة مبررات للالتجاء إلى وسيلة الإصدار النقدي الجديد:

***الأول:*** يعتبر الإصدار النقدي الجديد وسيلة لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، وتلتجأ إليه الدولة في حالة عدم تمكنها من زيادة الضرائب أو الاقتراض من أجل تمويل هذا العجز.

***الــثانــي: أنه يعتبر حافزا على الاستثمار***: ذلك أن الإصدار الجديد يؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للنقود، و بالتالي ارتفاع الأثمان، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح و التوسع في الاستثمار القائم وظهور فرص جديدة للاستثمار.[1]

***الــثالث*:** أن الإصدار النقدي الجديد يعتبر وسيلة ضرورية لتمويل الاستثمار العام و الحصول على الوسائل اللازمة لبرامج و التنمية؛ ففاعليته تكمن فيما يسمح به من تحويل للموارد لتحقيق أهداف التنمية،[2] ففي هذه الحالة يسمح الإصدار النقدي بتكوين الادخار لتمويل مشروعات إنتاجية تساهم في التنمية الاقتصادية.

***المطلب الــثالث*: قواعد الإصدار النقدي الجديد و آثاره**

**الفــرع 01 /: قواعد الإصدار النقدي الجديد**

من خلال التطور الذي شهدته عملية الإصدار النقدي الجديد، قامت الدولة بتنظيم هذه العملية وذلك من خلال وضع قواعد و أصول تلتزم بها الجهة المشرفة على هذا الإصدار و المتمثلة غالباً في البنك المركزي، و هذا الأخير بدوره لم يعد يتمتع بالحرية المطلقة سواء في زيادة كمية النقود أو في انقاصها.

ولقد شهد القرنان التاسع عشر والعشرون عدة نظريات تبحث في القواعد و الأسس الصالحة لتنظيم إصدار العملة الورقية و من بين أهم هذه النظريات :

أولا: **نظرية التغطية الذهبية الكاملة:** هذه النظرية الصارمة المتفقة مع ما نادت به "المدرسة النقدية " من مبادئ، تحتم أن تكون النقود الورقية التي يصدرها بنك الإصدار ( أي المصرف المركزي عموما) مغطاة بالذهب بالنسبة مائة في المائة 100%، بحيث لا يجوز لبنك الإصدار أن ينقص في أي حال من الأحوال هذه النسبة من التغطية الذهبية.[3]

[1] سوزي عدلي ناشذ، **المالية العامة النفقات العامة**، مرجع سابق، ص: 270.
[2] نفس المرجع اعلاه، ص: 271.
[3] فوزي العطوي ، **المالية العامة النظم الضريبية و موازنة الدولة** ، د ط، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2003، ص: 142.

إذاً فالبنك المركزي عندما يرغب في إصدار كمية جديدة من النقود، فهو ملزم برفع قيمة التغطية الذهبية بنفس المقدار الذي يرغب فيه بإصدار كمية جديدة من النقود الورقية؛ وينبغي أن تتكون عناصر التغطية من نمطين:[1]

النمط الأول: و يقتضي بأن تتكون عناصر التغطية الذهبية من سندات على الدولة ذات ريع*

أو من أموال حكومية أمينة و ثابتة **و هذا النمط يعطي للأوراق النقدية مصداقية لدى الناس بحيث يكسب ثقتهم بها وطمأنينتهم إليها.

النمط الثاني : يقتضي بأن تكون عناصر التغطية الذهبية مختلطة، بحيث تضم إلى جانب عناصر النمط الاول، احتياطا ذهبيا يحفظ في صناديق بنك الإصدار.

**ثـانـيا :/ نظرية الحد الأقصى القانوني أو نظام السقف النقدي :** في ظل هذه القاعدة يصبح القانون هو الذي يحدد سقف الإصدار النقدي و ليس حجم الاحتياطي الذهبي المتاح، حيث تلتزم الحكومة أو السلطة النقدية بحد معين للإصدار لا يمكن تجاوزه، وعادة فإنه من حق الحكومة تعديل ذلك الحد من فترة الى أخرى، وقد اتبعت هذه القاعدة في فرنسا و خلال الفترة (1870_1929 ).[2]

**ثالثا :/ نظام الغطاء الذهبي النسبي:** وفقا لهذا النظام يتم تغطية نسبة من قيمة الأوراق النقدية المصدرة بالذهب، و الباقي يغطى بعناصر أخرى تتمثل في: السندات و الأذونات الحكومية و الكمبيالات التجارية.

و يمكن جمود هذا النظام في حدود نسبة الذهب المقرر، حيث قد يعجز البنك المركزي عن تلبية احتياجات سوق النقد من أوراق البنكنوت إذا عجز عن توفير النسبة المطلوبة من الذهب.[3]

**رابعا :/ نظـــام الإصدار الحـــر:** وفقاً له يتم خضوع حجم الإصدار إلى تقدير السلطات النقدية، واضطرت بعض الدول تحت ضغط الظروف إلى عدم النص في قانون الإصدار على حد أقصى لما يمكن للبنك المركزي أن يصدره من أوراق بنكنوت، و ترك أمر تغيير حجم الإصدار كلية إلى تقدير السلطات النقدية.[4]

وكخلاصة لما سبق نلاحظ أن هناك تباين وتنوع في الغطاء المعتمد، فيوجد إلى جانب الذهب العملات الأجنبية ، و أذونات الخزينة ....الخ، و ذلك من خلال النظريات السابقة الذكر، وعليه يمكن القول

[1] نفس المرجع أعلاه ،ص: 143.

*Titre de Rentes

**Immeuble

[2] محمود حسين الوادي وآخرون ،**الاقتصاد الكلي**، ط 3، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الاردن، 2013 ، ص: 238.

[3]محمد ابراهيم عبد الرحيم ،اقتصاديات النقود والبنوك أنواع ووظائف النقود- البنوك التجارية سعر الصرف ـ البنك المركزي و السياسة النقدية ـ الفساد المالي العالمي ـتاريخ الازمات المالية المؤسسات المالية الدولية- منظمة التجارة العالمية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015 ،ص: 149.

[4] محمد ابراهيم عبد الرحيم ، مرجع سابق، ص: 150.

أن القاعدة الغطاء الذهبي النسبي في الإصدار هي القاعدة الأكثر شيوعا في معظم دول العالم في الوقت الحاضر[1] .

**الفـرع 2/: الآثـــار الاقتصادية الإصدار النقدي الجديد:**

تكمن أهمية معرفة الآثار الاقتصادية للإصدار النقدي في أنها تساعدنا على اتخاذ الحكم في صلاحية هذه الأداة و التي تعتبر حقيقة من أقل أنواع الإيرادات الأخرى، من حيث التكلفة و لكن رغم كل ذلك فهي تعتبر من أخطر الوسائل التي يكون لها آثار سلبية وخيمة غلى الاقتصاد الوطني؛ ويمكن إبراز هذه الآثار فيما يلي :

**1_ الآثار الايجابية للإصدار النقدي :**

✍ يساعد الإصدار النقدي الجديد الدول على إعادة تنشيط اقتصادها، و بعث روح المنافسة خاصة بوجود موارد اقتصادية معطلة، فاللجوء إلى التمويل التضخمي يؤدي إلى تمويل جزء معين من الاستثمارات لتشغيل الموارد بما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي بشكل يسمح بامتصاص القوة الشرائية الجديدة ،و هكذا يمكن تجنب الآثار السيئة للتضخم.

✍ إن الإصدار النقدي الجديد يساعد على تكوين المدخرات و إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المتغيرة التي يرتفع لديها الميل للادخار، و في غير صالح أصحاب الدخول الثابتة التي ينخفض لديها هذا الميل.[2]

✍ ارتفاع الأسعار في الدول النامية يشجع رؤوس الأموال الأجنبية على الانتقال إليها، مما يؤدي لتنشيط عملية التنمية الاقتصادية.[3]

**الآثار السلبية للإصدار النقدي الجديد :**

☜ عدم إقبال الأفراد على الادخار الموجه إلى الاستثمار المنتج[4]بسبب لجوء الأفراد إلى المشاريع غير المنتجة و ذات عوائد سريعة مثل: شراء العقارات والذهب وعمليات المضاربة؛

☜ هروب رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية إلى الخارج بسبب ارتفاع الأسعار و تكاليف الإنتاج ، وبذلك تكون الدول النامية أكبر متضرر و ذلك لحاجتها لرؤوس الأموال؛

☜ حدوث عجز في الميزان المدفوعات و الميزان التجاري، فارتفاع الأسعار في الداخل يؤدي إلى زيادة استيراد السلع الأجنبية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بمثيلاتها في الداخل؛ و إذا استمر هذا العجز فترة من الوقت فإنه يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف للعملة الوطنية؛[5]

[1] محمود حسين الوادي و آخرون ، مرجع سابق، ص: 239.
[2] محمد يسرى حسن عثمان، مرجع سابق، ص 111.
[3] نفس المرجع أعلاه ،ص: 111.
[4] خالد وليد الشايجي، **مدخل إلى المالية العامة الاسلامية** ،ط 01، دار النفائس، الاردن، 2005 ،ص:187.
[5] عادل فليح العلي، مرجع سابق ، ص: 452.

**الفـــرع 03/ :نقدنة العجز في الموازنة العامة للدولة :**

إن قيام الحكومة بسياسة مالية توسعية يؤدي إلى إحداث عجز في موازنتها، ومن أجل تمويل هذا العجز تلجأ الدولة عادة إلى بيع سندات الدين العام أو عن طريق طبع أوراق نقدية جديدة مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية و هو ما يطلق عليه اسم نقدنة العجز في الموازنة .

فنقدنة العجز في الميزانية تعني قيام الحكومة بطبع أوراق نقدية جديدة لشراء سندات الدين العام التي مولت عجز الميزانية من قبل ، ويثور جدل نظري كبير حول ضرورة نقدنة العجز في الميزانية وفائدته.[1]

فإذا لم يترافق التوسع المالي بتوسع نقدي فإنه يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة و يحرض أثر المزاحمة مما يخفض الإنفاق الاستثماري الخاص، لذا ينشأ دافع لدى السلطات النقدية للحيلولة دون أثر المزاحمة عن طريق شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود و زيادة الدخول دون ازدياد معدل الفائدة.[2]

أثر المزاحمة: إن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الناتج و الذي يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة و بالتالي انخفاض الرغبة في الاستثمار، و عليه فزيادة الإنفاق العام له أثران متعارضان :" الأثر الأول مباشر و ايجابي يعمل على زيادة الناتج ، و الثاني غير مباشر و سلبي يعمل على إنقاص الناتج عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري و تحويل جزء من الأموال إلى شراء الأوراق المالية، ونسمي هذا الأثر الثاني للإنفاق الحكومي أثر المزاحمة.[3]

و لكن سياسة نقدنة عجز الموازنة محفوفة بالمخاطر أحيانا خاصة في حالة التشغيل التام لوسائل الإنتاج فهي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، أما في حالة عدم الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن سياسة نقدنة عجز الموازنة تكون ضرورية و ذات أهمية خاصة.

[1] أحمد الاشقر، **الاقتصاد الكلي** ،ط 01 ،الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ،الاردن ،2002 ،ص: 346 .
[2] نفس المرجع أعلاه، ص: 347.
[3] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي** ،ط 01، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ،عمان ،الاردن ،2007 ،ص: 339.

**خلاصة الفصل**

نستخلص من هذا الفصل أن إيرادات الدولة من القروض العامة والإصدار النقدي تتفاوت من أهميتها تبعاً للدور الذي تلعبه في ميزانية الدولة من جهة، وفي الاقتصاد الوطني من جهة ثانية.

فتطور دور الدولة وتزايد نفقاتها بشكل كبير وعجز الإيرادات العامة الأخرى عن تمويل النفقات العامة، أدى إلى بروز أهمية القروض العامة ولإصدار النقدي كعنصر مهم للمساهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبذلك فإن هذا النوع من الإيرادات مهما كانت نسبة مساهمته قليلة إلا أنه يبقى مصدر من مصادر إيرادات الدولة التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي حال من الأحوال فهي لا تستهدف فقط تغطية بنود النفقات العامة كما كانت عليه سابقاً، وإنما تطور مفهومها وأصبحت بالإضافة إلى هدفها المالي ، فهي ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية.

# الفصل الثالث

# الإيرادات غير العادية وتمويل العجز الموازني في الدولة خلال الفترة2010-2017

**تمهيد:**

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة لتحقيق الاستقرار في الوضع الاقتصادي واستقرار في الميزانية العامة للدولة، فهي تتميز باقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير في إيراداته على المحروقات، لكن مع تذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خاصة في السنوات الأخيرة (السنوات محل الدراسة)، الأمر الذي أدى إلى تقلص إجمالي إيرادات الدولة، بالإضافة إلى الصعوبات التي تعيق عملية التحصيل الضريبي، وبذلك كان لابد على الدولة اللجوء إلى الإيرادات غير العادية لتمويل موزانتها كمصدر هام للتمويل، وبناء على ذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

**المبحث الأول: الإيرادات غير العادية في الجزائر؛**

**المبحث الثاني: مدى مساهمة الإيرادات غير العادية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر.**

## المبحث الأول: الإيرادات غير العادية في الجزائر

تتمثل هذه الإيرادات في القروض العامة والإصدار النقدي:

### المطلب الأول: القروض العامة في الجزائر

**تعريف قروض العامة:** هي مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من طرف الأفراد أو المصارف أو مختلف المؤسسات المالية مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقاً لشروطه المحددة، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض بعد استيفائها لكافة إيراداتها العادية لتغطية نفقاتها المتزايدة. ومن بين القروض التي لجأت إليها الجزائر نذكر:

**الفرع 01/القروض الخارجية:** عادت الجزائر إلى الاقتراض الخارجي، بعد 11 سنة أي منذ سنة 2005 بقرار من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وقف الاستدانة من الخارج ، من أجل تمويل مشاريعها في ظل عجز خزينتها العامة، بحيث صادق مجلس الوزراء يوم الأربعاء 2016/12/28 على مرسوم رئاسي يتعلق باتفاق قرض بشروط تفضيلية والمبرم بين الجزائر والبنك الإفريقي لتنمية وقيمته 900 مليون أورو، يأتي هذا القرض بنسبة فائدة ميسرة وسيسدد في غضون 20 سنة مدة سماح ب 5 سنوات حسب بيان مجلس الوزراء، وقد حددت الجزائر والبنك الإفريقي للتنمية ثلاثة مجالات للتعاون والشراكة ذات الأولوية ويتعلق الأمر بقطاع الطاقة ومشاريع الطاقات المتجددة والصناعة وتنويع الاقتصاد والاستثمارات في القطاع الفلاحي.[1]

وكشفت ثاني قوة سياسية في الجزائر، أن الجزائر ستضطر إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي ما يعادل 5 مليارات دولار سنويا ابتداء من السنة المقبلة، وذلك إذا تواصل انهيار سعر برميل النفط.[2]

**الفرع 02: القروض الداخلية:**

إلى جانب الاقتراض من الأسواق العالمية اتجهت الجزائر في سنة 2016 لجمع تمويلات عن طريق طرح سندات محلية بدون فوائد، وهو نموذج طمحت الحكومة إلى أن يجذب مشاركة أكبر من الشعب الجزائري لمساعدتها في تعويض انخفاض عائدات النفط والغاز، وكانت الحكومة قد أطلقت أول سند محلي في أبريل 2016، لكنها واجهت انتقادات شديدة من جانب أئمة وأكاديميين وحتى من وزير الشؤون الدينية الذي قال أنه لم تتم استشارته بشأن إصدار السند، وجمعت الجزائر ما يعادل 5.8 مليارات دولار تقريبا من بيع تلك السندات.[3]

فالقروض الموجهة للدولة حسب التقرير السنوي (التطور السنوي والاقتصادي للجزائر) تتمثل في:

- البنك المركزي: وتتمثل في تسبيقات البنك المركزي للخزينة.

[1] /المصادقة-على-القرض-من-البنك-الإفريقي/www.elkhabar.com/press/article/116427
[2] https://www.alaraby.co.uk/economy/
[3] https://www.noonpost.org/content/17215

- البنوك التجارية: وتشمل الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية.
- ودائع بالحسابات الجارية البريدية والخزينة: وتشمل ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.

**المطلب الثاني: الإصدار النقدي في الجزائر**

يقصد به التمويل بالتضخم ويلجأ إليه في حالة استثنائية عندما تصبح الكتلة النقدية أقل من السلع والخدمات، إن اللجوء إلى الإصدار النقدي في الجزائر ليس مناسباً في طبيعة الحال لتمويل ميزانيتها والسبب يعود إلى عدم مرونة جهاز القطاع الإنتاجي، مما يؤدي إلى حدوث التضخم بآثاره السلبية التي تؤدي إلى الإضرار بالتنمية الاقتصادية.

وقد لجأت الجزائر لهذا التمويل بعد مصادقة مجلس الوزراء على التعديلات الجديدة لقانون النقد والقرض 90-10، والذي مس المادة 45 التي تنص على:[1]« بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء، مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص ، في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة،
- تمويل الدين العمومي الداخلي،
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.»

وقد كشف بنك الجزائر لأول مرة عن الحصيلة الرقمية للكتلة النقدية التي تم صرفها في تاريخ 30 نوفمبر 2017 في إطار التمويل غير التقليدي، وكشفت نفس المصادر أن رقم 2.185 مليار دينار الذي تضمنته الحصيلة النقدية لشهر نوفمبر الصادرة في الجريدة الرسمية، جزء منها فقط توجه لتغطية العجز في الميزانية. ويقدر هذا الجزء بـ 570 مليار دينار، بينما توجهت بقية المبلغ لامتصاص ديون الخزينة العمومية اتجاه سوناطراك وسونلغاز وجزء آخر بسيط كذلك توجه لدعم الصندوق الوطني للاستثمار؛ والجدول التالي يبين تطور رصيد القروض الداخلية للدولة خلال الفترة 2011-2016:

[1] القانون 90-10 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد57 المؤرخ في 12 أكتوبر سنة 2017م الموافق لـ 21 محرم عام 1439م.

**الجدول رقم -1-: تطور رصيد القروض الداخلية خلال الفترة 2011-2016**

| السنوات | البنك المركزي | البنوك التجارية | ودائع بالحسابات الجارية البريدية والخزينة | صافي القروض للدولة |
|---|---|---|---|---|
| 2011 | **-5458.4** | **1 017.8** | **1 034.0** | **-3 406.6** |
| 2012 | **-5712.2** | **1 019.8** | **1 349.0** | **-3 343.4** |
| 2013 | **-5646.7** | **930.0** | **1481.3** | **-3235.4** |
| 2014 | **-4487.9** | **1 012.3** | **1 460.4** | **-2 015.2** |
| 2015 | **-2156** | **1 479.3** | **1 244.6** | **567.5** |
| 2016 | **-870.1** | **2 387.9** | **1 164.4** | **2 682.2** |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات 2011-2016.

## المبحث الثاني: تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإيرادات غير العادية في الجزائر

من خلال هذا المبحث سيتم الإحاطة بموضوع الموازنة العامة وكذا العجز الميزاني في الجزائر من خلال تحديد مفهوم الموازنة العامة ودراسة تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر.

### المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر

**تعريف الموازنة العامة في الجزائر**: يعتبر قانون 84-17 القانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها حسب المادة 6: تتشكل الميزانية العامة لدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.[1]

كما يعرف قانون 90-21 الميزانية بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز الداخلة والنفقات بالرأسمال وترخص بها.[2]

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الموازنة العامة لدولة في الجزائر هي وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العمومية.

### المطلب الثاني: الميزانية العامة والعجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2011-2017

يعبر العجز في الموازنة العامة عن الحالة التي تكون فيها الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، وقد يكون نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي و/أو انخفاض الإيرادات العمومية.

[1] القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 08 شوال عام1404هـ الموافق لـ07 يوليو سنة 1984.

[2] القانون 90-21 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية/العدد35، مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 غشت سنة 1990.

**الفرع01/ تطور بنود الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2017.**

عجز الموازنة هو عبارة عن حدوث فجوة بين الإرادات المتوقعة و النفقات المتوقعة للدولة، و يأخذ هذا العجز شكلين :

- أحدهما يكون ناتجاً عن ضعف الجهاز الانتاجي للدولة و عدم قدرة الايرادات العامة ملاحقة التزايد في النفقات العامة للدولة وهذا ما يظهر جليا في اقتصاد الدول النامية؛
- أما الشكل الثاني للعجز فيكون ناتجاً عن اتباع إحدى السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة و ذلك ما يظهر في اقتصاديات الدول المتقدمة.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية سجلت عجزاً كبيراً و متزايد خلال فترة الدراسة (أنظر الجدول اللاحق مباشرة) بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الايرادات العامة حيث كان يتغير رصيد الميزانية العامة بتغير أسعار المحروقات و ذلك لاعتماد الجزائر بدرجة كبيرة على هذا النوع من الايرادات (ايرادات الجباية البترولية)، وهذا ما ميز السنوات 2011_ 2012_ 2013.

لكن هذا العجز تفاقم بمعدلات أكبر خلال السنوات 2014_2015_2016_2017 ويمكن تفسير ذلك إلى التراجع الكبير في أسعار النفط بالإضافة إلى ارتفاع النفقات العامة أين عرفت أكبر نسبة لها خلال سنة 2015.

**الجدول رقم (01): تطور بنود الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2017.**

**الوحدة:** مليـار دج

| السنوات | النفقات الكلية | الإيرادات العادية | مبلغ العجز |
|---|---|---|---|
| 2011 | 5731.4 | 5703.4 | **28** |
| 2012 | 7058.2 | 6339.3 | **718.9** |
| 2013 | 6092.1 | 5940.9 | **151.2** |
| 2014 | 6995.7 | 5738.4 | **1257.3** |
| 2015 | 7656.3 | 5103.1 | **2553.2** |
| 2016 | 7383.6 | 5048.2 | **2341.4** |
| 2017 | 5535 | 4740 | **795** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات 2011-2017.

**الشكل (1): تطور النفقات الكلية والإيرادات العادية خلال الفترة 2011-2017.**

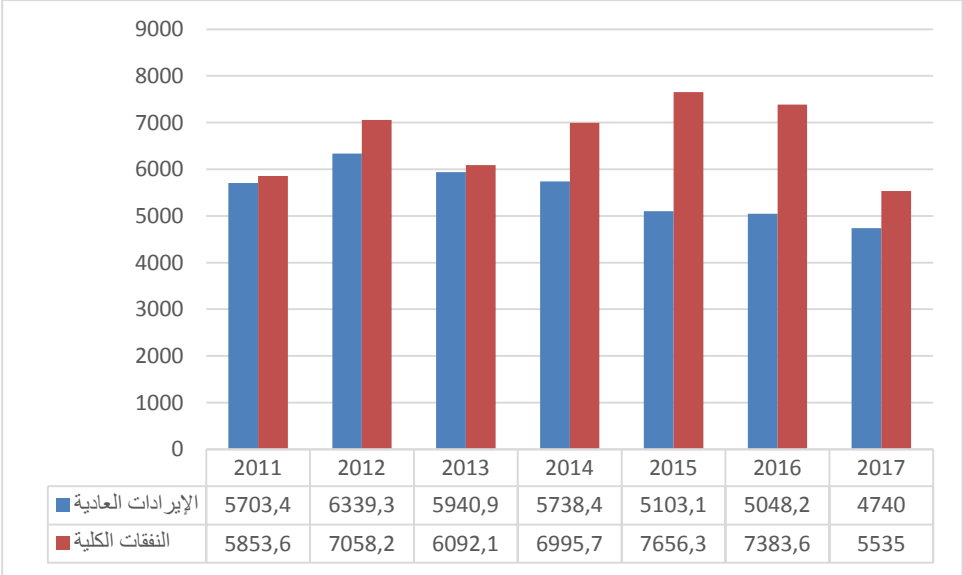


| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإيرادات العادية | 5703,4 | 6339,3 | 5940,9 | 5738,4 | 5103,1 | 5048,2 | 4740 |
| النفقات الكلية | 5853,6 | 7058,2 | 6092,1 | 6995,7 | 7656,3 | 7383,6 | 5535 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 01.

## الفرع 02/:استخدام الإيرادات غير العادية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

لقد تم استخدام الايرادات غير العادية في تغطية العجز الحاصل على مستوى الموازنة العامة للدولة و الذي كان سببه هو الزيادة الكبيرة في النفقات العامة عامةً ونفقات الاستثمار على الخصوص، بالإضافة إلى تراجع الايرادات النفطية والتي تعتمد عليها الجزائر كثيرا باعتبارها تمتلك اقتصاداً ريعيا، والجدول أدناه يبين لنا مبالغ التمويل الايرادات غير العادية خلال مرحلة الدراسة.

سجل رصيد الميزانية لسنة 2011 عجزا طفيفا قدره 28 مليار دج، ويرجع هذا العجز كليا إلى زيادة نفقات التسيير بنسبة 42,8 % على الرغم من الارتفاع القوي للإيرادات الكلية وخاصة الضريبة على المحروقات ، استمر هذا العجز للسنة الثانية على التوالي حيث بلغ رصيد الميزانية 718,6 م دج متجاوزا بذلك العجز المسجل في سنة 2011، يرجع هذا العجز أساسا إلى ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 27 % في ظرف يتميز بالارتفاع المتواضع في الايرادات الكلية.

**الجدول رقم (2) : مبالغ تمويل الإيرادات غير العادية لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2011-2017**

**الوحدة:** مليــار دج

| السنوات | النفقات الكلية | الإيرادات العادية | مبلغ العجز | نسبة تغطية العجز من الإيرادات غير العادية % |
|---|---|---|---|---|
| 2011 | 5853.6 | 5703.4 | **28** | **0.47** |
| 2012 | 7058.2 | 6339.3 | **718.9** | **10.18** |
| 2013 | 6092.1 | 5940.9 | **151.2** | **2.48** |
| 2014 | 6995.7 | 5738.4 | **1257.3** | **17.97** |
| 2015 | 7656.3 | 5103.1 | **2553.2** | **33.34** |
| 2016 | 7383.6 | 5048.2 | **2341.4** | **31.71** |
| 2017 | 5535 | 4740 | **795** | **14.36** |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات التقارير السابقة لبنك الجزائر ووزارة المالية.

***مبلغ العجز= الإيرادات غير العادية= النفقات الكلية – الإيرادات العادية.**

انخفضت قيمة العجز في سنة 2013 بمبلغ ( 151.1 مليار دج) و بنسبة تغطية تقدر بـ 2,48% من النفقات الكلية مقارنة بسنة 2012 (7180,9مليار دج) و بنسبة 10.18%، و نجم هذا العجز الميزاني المسجل في 2013 عن انخفاض ايرادات الجباية البترولية بنسبة 12,01% بعدما كانت17,2% سنة 2012 على الرغم من الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية و رأس المال.

في سنة 2014 سجل رصيد الميزانية عجزاً قياسياً مقارنة مع السنوات السابقة حيث بلغ 1257 مليار دينار أي بنسبة 17,97 % نسبة إلى النفقات الكلية، نتج هذا العجز عن تراجع الإيرادات العادية بقيمة 33,3 %.

في سنتي 2015 و2016 كان العجز المسجل 2553,3مليار دينار و 2341,4 مليار دينار على التوالي، غير أنه تم تغطية 33,34 من الأول و31,71 % من الثاني وتمثل سنة 2015 سنة أعلى نسبة تغطية للعجز من النفقات الكلية خلال هذه الفترة؛ نتج هذا العجز المعتبر خلال سنة 2015 و2016 عن كل من ارتفاع النفقات العمومية (+660 مليار دينار)، وعن انخفاض ايرادات الميزانية (635,3 مليار دينار) ويعود سبب التراجع الطفيف للعجز(سنة 2016 ) في مجمله إلى نفقات التجهيز العمومية.

خلال سنة 2017 بقيت التوجهات مماثلة لتلك التي ميزت سنة 2016 كما هي محللة في ما يلي:[1]

- تحسن نسبي لسعر البترول حيث ارتفع متوسط سعر البترول خلال هذه السنة ليبلغ 53,97 دولار مقابل 45 دولار في 2016 مما أدى إلى تحسن الإيرادات من الصادرات؛
- توصل تقلص نسبة الواردات؛
- الاستقرار النسبي للنفقات العمومية التي بلغت 5535 مليار دينار، مما أدى إلى ارتفاع اجمالي إيراد الميزانية؛ كل هذه التغيرات أدت إلى تراجع العجز الميزاني ليبلغ 795 مليار دينار في سبتمبر 2017 .

**الشكل رقم -2-: تطور النفقات الكلية ومحصلاتها ومبلغ العجز في الجزائر خلال الفترة 2011-2017**

**الوحدة:** مليـــار دج

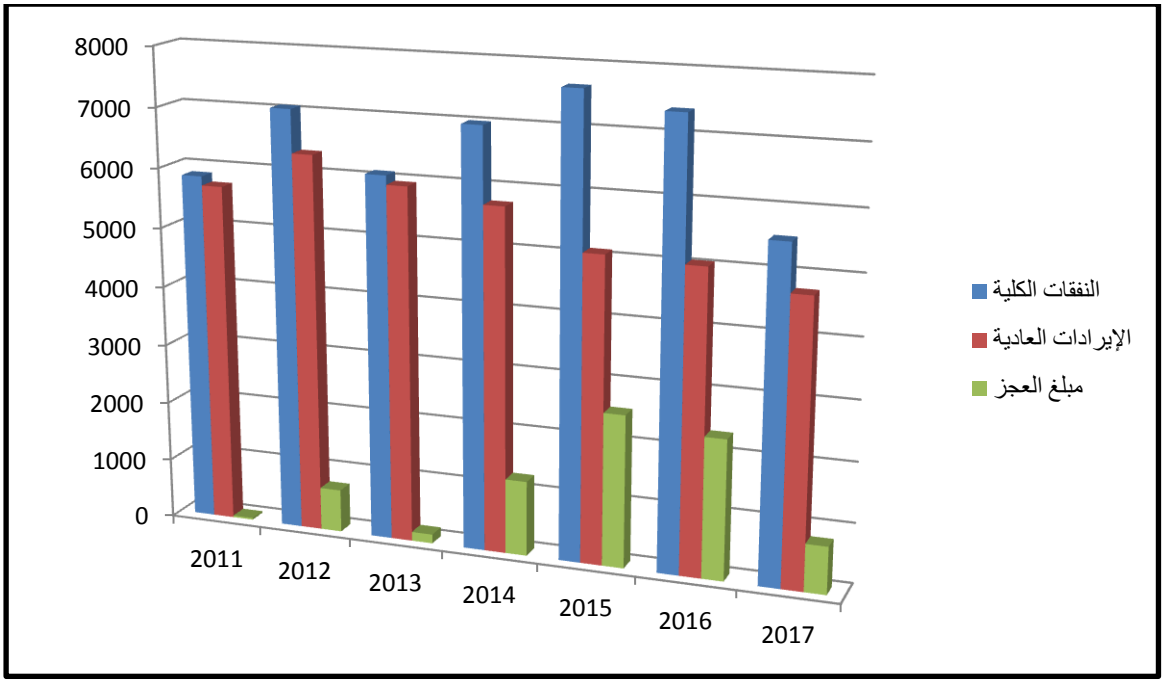


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2).

[1] حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص:7.

**الشكل (3): الإيرادات غير العادية (كنسبة مئوية من النفقات الكلية)**

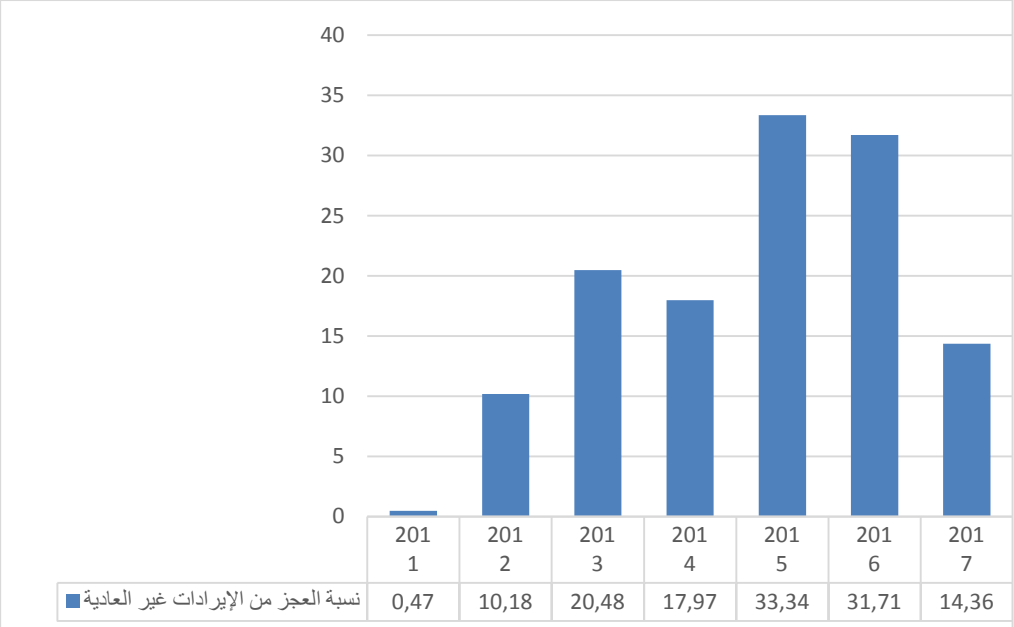


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(02).

وأخيراً كما كان متوقعاً نفذ صندوق ضبط الإيرادات كلياً في بداية سنة 2017، بعدما كان قائمه يبلغ 740 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016.[1]

[1] نفس المرجع أعلاه، ص:12.

**خلاصة الفصل**

لقد تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لعجز الموازنة العامة في الجزائر، ودور الايرادات غير العادية في تمويل عجز موازنتها، واستخلصنا مايلي:

أن اللجوء إلى الإيرادات غير العادية من أبرز الوسائل البارزة في علاج عجز الموازن العامة لما لها من تأثير كبير في تغطية نفقات التجهيز خاصة وأنها الحلقة المتسببة في حدوث العجز.

فالإيرادات غير العادية مهما كان نوعها قروض أو إصدار نقدي تساهم في تحقيق الأهداف المالية والسياسية والاجتماعية للدولة رغم الأثر السلبي الذي تخلفه كونها ديون على عاتق الدولة، فالحاجة إلى هذا النوع من الإيرادات تجد مبررها الموضوعي في سد الفجوة القائمة على الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة.

# خاتمــة عامة

**خاتمـة عامة:**

من خلال عرضنا السابق لموضوع عجز الموازنة و تمويلها عن طريق الايرادات غير العادية، اشتمل بحثنا على ما يلي:

يعتبر عجز الموازنة للدولة من بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول خاصة النامية منها و التي تعتمد على عوائد المحروقات كمصب رئيسي للتمويل، و هو أحد أبرز المشاكل التي أخذت حيزاً كبيراً من الاهتمام، خصوصا مع ندرة وشح و قلة الموارد التي تمول النفقات العامة لهذه الدول، إلا أنه مع بداية هذه الألفية و ارتفاع أسعار المحروقات كانت معظم دول العالم، تعتمد على عوائد البترول و ذلك لتمويل عجز الموازنة العامة بصفة خاصة، و المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة، و هناك دول أخرى تلجأ إلى الايرادات غير العادية و خصوصا الاصدار النقدي الجديد و هو ما يؤدي بها لمعالجة العجز بالعجز أو اللجوء إلى الاقتراض، فيولد ذلك مشكلة المديونية.

ويمكن القول أن الإيرادات غير العادية نجحت في تسديد المديونية الخارجية في الجزائر، وكذا تمويل عجز الموازنة العامة خاصة في السنوات الأخيرة إثر انخفاض أسعار النفط؛ ومنت هنا جاء هدف الدراسة الذي تناول هذه الآلية وكيفية اعتمادها ضمن أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق التوازن المالي.

**نتـائج البحث:**

من خلال كل هذه المحطات التي توقفنا عندها توصلنا إلى الكثير من النتائج:

1- تعد الموازنة العامة أداة تقديرية لجميع إيرادات الدولة ونفقاتها خلال سنة مالية مقبلة، وتكتسي أهمية كبيرة في إحداث التوازن الاقتصادي العام؛

2- يتميز الاقتصاد الجزائري بارتباطه وتبعيته لقطاع المحروقات وهذا ما جعله عرضة للتقلبات والأزمات المتتالية؛

3- سجلت الموازنة العامة في الجزائر خلال أغلب سنوات الدراسة عجزاً، وذلك لارتفاع نفقات الاستثمار العمومية، وكذا انخفاض الجباية البترولية؛

4- كان للإيرادات غير العادية تأثير كبير وأهمية بالغة لتحقيق التوازن المالي، وكذلك التخفيف من حدة الأزمات؛ وذلك من خلال توفير السيولة للاقتصاد ككل؛

5- حققت الإيرادات غير العادية في الجزائر الأهداف الأساسية المرجوة منها وذلك من خلال تمويل عجز الموازنة العامة، ودفع المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة؛

6- اعتمدت الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية احتياجاتها وتمويل مشاريعها التنموية؛

7- هناك علاقة طردية بين النفقات الكلية والعجز الموازني، أي كلما زادت النفقات الكلية يزيد العجز بنفس النسبة، وبالتالي زيادة الحاجة إلى الإيرادات غير العادية كذلك بنفس النسبة.

**اختبار الفرضيات:**

اختبار الفرضيات:

تعتبر الايرادات غير العادية ذات أثر كبير و مهم في تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الجزائري و و هذا ما تثبته النتائج 1_3_4؛

شهدت الموازنة العامة في الجزائر عجزا مزمناً و مستمر خلال أغلب سنوات الدراسة، وهذا ما تثبته النتائج2_3؛

تعتبر الايرادات غير العادية من أهم أدوات التي تستخدم في تحقيق الاستقرار المالي ، حيث ساهمت في معالجة العجز الموازني، و كذا في التخلص من المديونية و منع الاضطرابات التي تحول دون استقراره، إذا فالفرضية الثانية صحيحة، وهو ما توضحه النتائج 5_4_6؛

كل زيادة في النفقات العمومية تؤدي إلى الزيادة في العجز الميزاني وهذا ما توضحه الإحصائيات والنتائج_7.

**التوصيات :**

من خلال القيام بالبحث نجمل أهم التوصيات فيما يلي:

- ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام وذلك لأن هذا البند يمثل السبب الأكبر في حدوث الخلل بين النفقات العامة والإيرادات العامة وبالتالي حدوث العجز، و الحد من الانفاق الترفي؛
- إعادة توجيه الإنفاق العام للمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد المالية والإمكانات المادية والبشرية؛
- من أجل معالجة العجز القائم في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي تنويع الايرادات خارج المحروقات؛
- تفعيل دور الاسواق المالية عامة و بورصة الجزائر خاصة من أجل المساهمة في خلق بدائل جديدة؛
- تشجيع الثقافة الضريبية (الزكاة مثلا) و تنويعها و محاربة التهرب الضريبي، وكذا إعادة النظر في سياسات الإعفاءات الضريبية؛
- تشجيع المنتوج المحلي و تنويعه، و ذلك من أجل زيادة الصادرات و التقليل من الواردات؛
- إنشاء مركز متخصص للإفصاح والتزويد بالإحصائيات والمعلومات.

**آفاق البحث:**

هناك عدة جوانب لم تفسح لنا الفرصة لدراستها والتي نرجو أن نتطرق إليها في المستقبل، أو تكوين عناوين لدراسات مستقبلية لكل من يهمه هذا الحقل العلمي، ومن أبرز المواضيع:

- دور صندوق ضبط الإيرادات في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة؛
- القروض العامة والإصدار النقدي الجديد وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة؛
- أثر انخفاض أسعار البترول على عجز الموازنة العامة للدولة.

# قائمة المصادر والمراجع

**الكتب:**

أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي** ، ط 01، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2007؛

أحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي ،ط 01 ،الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ،الاردن ،2002.

أعاد حمود القيسي ، المالية العامة و التشريع الضريبي ،ط 01، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،س 2008 ،الاردن؛

أمجد عبد مهدي مساعدة–محمود يوسف عقلة، دراسة في المالية العامة، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2011؛

حسن عواضة–عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة الموازنة الضرائب الرسوم دراسة مقارنة**، دار الخلود، لبنان، ط1، 1995؛

خالد شحادة الخطيب –أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط 01، دار وائل للنشر، 2003، الأردن؛

خالد وليد الشايجي ، مدخل إلى المالية العامة الاسلامية ،ط 01 ،دار النفائس ،الاردن، 2005؛

خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، بدون طبعة، دار الكتب المصرية ، مصر، 2016؛

رجاء محمود شريف–ناجي محمد جمال، التنمية المناطقية في ظل السياسات المالية(1990–2010)لبنان نموذجاً، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2015؛

سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، الجزء الأول، ط 04، الدار الجامعية، بيروت،( د س)؛

سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني ،**النقود و البنوك والمصارف المركزية** ،د ط ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،س 2010؛

سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة**، د. ط، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003؛

سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة(النفقات العامة–الإيرادات العامة–الميزانية العامة)**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008؛

صونيا عابد، **محاضرات في المالية العامة، السداسي الرابع**، الموسم ( 2013–2014)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، السداسي الرابع، البلد غير مذكور، السنة الجامعية 2013–2014؛

طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، د ط ،جامعة بغداد–العراق، السنة غير مذكورة؛

عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام- مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، البلد غ مذكور، 1997؛

عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2010؛

عبد الباسط علي حاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها**، ط 01، دار الحامد، الأردن، 2014؛

غازي عبد الرزاق النقاش، **المالية العامة**، ط 04 ، دار وائل للنشر، الأردن ، 2010؛

فوزي العطوي ، المالية العامة النظم الضريبية و موازنة الدولة ، دون ذكر الطبعة ،منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2003؛

فوزت فرحات، المالية العامة: الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة غير مذكورة، لبنان، 2001؛

محمد ابراهيم عبد الرحيم ،اقتصاديات النقود والبنوك أنواع ووظائف النقود. البنوك التجارية سعر الصرف . البنك المركزي و السياسة النقدية . الفساد المالي العالمي تاريخ الازمات المالية المؤسسات المالية الدولية. منظمة التجارة العالمية ، دار التعليم الجامعي ،الاسكندرية، 2015؛

محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 2، عمان، 2010؛

محمد حلمي مراد، مالية الدولة، كلية الحقوق جامعة عين شمس، د ط، د س، دون ذكر البلد؛

محمد خالد المهايني- خاد شحادة الخطيب، **المالية العامة**، منشورات جامعة دمشق، مديرية الكتب و المطبوعات، سوريا، (الطبعة والسنة لم تذكر)؛

محمد خالد المهايني، **محاضرات في المالية العامة**، المعهد الوطني للإدارة العامة،الدورة التحضيرية، 2013؛

محمد ساكر عصفور، **أصول المالية العامة**، ط 01، دار المسيرة، الأردن، 2008؛

مصطفى يوسف كافي-أ.هبة مصطفى كافي، **إدارة الموازنات العامة**، ط 01 ، دار المنهج، سوريا، سنة 2016؛

محمد طاقة-هدى عزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الثانية، 2010؛

محمد يسري حسن عثمان ، اقتصاديات المالية العامة ، ط 01، شركة مطابع الطوبجي التجارية، س 1996؛

محمود حسين الوادي و زملاؤه ،الاقتصاد الكلي، ط 3 ،دار المسيرة للنشر و النتوزيع و الطباعة ،الاردن،2013؛

مها رياض عبد الله، صندوق النقد الدولي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، الولايات المتحدة الأمريكية،2012؛

هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2007؛

نوزاد عبد الرحمان الهيتي– منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007؛

يوسف حسن يسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2015؛

**المذكرات:**

أحمد خميس عبد لعزيز أبو زعيتر، **دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية**، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين، 2012؛

دردوري لحسن ، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر_ تونس، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2014؛

درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي– حالة الجزائر:1990 – 2004**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص لم يذكر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006؛

–محمد مصطفى أبو مصطفى ،**دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية** (دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999–2008)، مذكرة استكمال لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، كلية التجارة–برنامج المحاسبة و التمويل، غير منشورة، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين، 2009.

هارون خالد عبد الرحيم أبو وهدان، **دور الإيرادات الغير السياديسة في تمويل موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وطرق تفعيلها**، رسالة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014؛

**المجلات:**

دردوري لحسن، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 13 ديسمبر 2013.

كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (توظيف – القروض)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، العدد 13 جوان 2013؛

**المصادر :**

**المواقع الإلكترونية:**

المصادقة-على-القرض-من-البنك-الإفريقي/116427/www.elkhabar.com/press/article؛
https://www.alaraby.co.uk/economy/؛
https://www. Joradp. com ؛
https://www.noonpost.org/content/17215؛
https://www.BANK OF ALGERIA_BANQUE D'ALGERIE.

**القوانين:**

القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية ، المؤرخ في 08 شوال عام1404هـ الموافق لـ07 يوليو سنة 1984، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية؛
القانون 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق لـ 15 غشت سنة 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية/العدد35؛
قانون رقم 17_10 المؤرخ في 12 أكتوبر سنة 2017 م الموافق لـ 21 محرم عام 1439 م،يتمم الامر رقم 03_11 المؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 و التعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد57.

# الملاحـــق

## الجدول . : الوضعية النقدية

(بما فيها صندوق التوفير)

| | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| | (بملايير الدينارات، نهاية المدة) | | | | |
| **صافي الموجودات الخارجية** | **7 415,5** | **10 246,9** | **10 885,7** | **11 996,5** | **13 922,4** |
| البنك المركزي | 7 382,9 | 10 227,5 | 10 865,9 | 12 005,6 | 13 880,6 |
| البنوك التجارية | 32,6 | 19,4 | 19,8 | -9,1 | 41,8 |
| **صافي الموجودات الداخلية** | **-1 420,9** | **-3 291,0** | **-3 712,6** | **-3 715,8** | **-3 993,2** |
| القروض الداخلية | 12,1 | -1 011,8 | -402,4 | -124,8 | 319,9 |
| صافي القروض إلى الدولة | -2 193,1 | -3 627,3 | -3 488,9 | -3 392,9 | -3 406,6 |
| البنك المركزي | -3 294,9 | -4 365,7 | -4 402,0 | -4 919,3 | -5 458,4 |
| البنوك التجارية | 723,1 | 278,6 | 340,2 | 790,9 | 1 017,8 |
| ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة | 378,7 | 459,8 | 572,9 | 735,5 | 1 034,0 |
| القروض إلى الإقتصاد * | 2 205,2 | 2 615,5 | 3 086,5 | 3 268,1 | 3 726,5 |
| أموال الإقراض الخاصة بالدولة | -28,9 | -16,3 | -14,8 | -14,5 | -17,3 |
| إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل | -14,7 | -11,4 | -8,2 | -6,2 | -5,2 |
| صافي البنود الأخرى | -1 389,4 | -2 251,5 | -3 287,2 | -3 570,3 | -4 290,6 |
| **النقود و شبه النقود (M2)** | **5 994,6** | **6 955,9** | **7 173,1** | **8 280,7** | **9 929,2** |
| النقود | 4 233,6 | 4 964,9 | 4 944,2 | 5 756,4 | 7 141,7 |
| التداول النقدي خارج البنوك | 1 284,5 | 1 540,0 | 1 829,4 | 2 098,6 | 2 571,5 |
| الودائع تحت الطلب في البنوك | 2 570,4 | 2 965,1 | 2 541,9 | 2 922,3 | 3 536,2 |
| ودائع لدى الخزينة و لدى الصكوك البريدية | 378,7 | 459,8 | 572,9 | 735,5 | 1 034,0 |
| شبه النقود | 1 761,0 | 1 991,0 | 2 228,9 | 2 524,3 | 2 787,5 |
| | (التغير السنوي بالنسبة المئوية) | | | | |
| **النقود و شبه النقود (M2)** | **21,5** | **16,0** | **3,1** | **15,4** | **19,9** |
| النقود | 33,7 | 17,3 | -0,4 | 16,4 | 24,1 |
| شبه النقود | -0,3 | 13,1 | 11,9 | 13,3 | 10,4 |
| **صافي الموجودات الداخلية** | **144,4** | **131,6** | **12,8** | **0,1** | **7,5** |
| القروض الداخلية | -98,0 | -8 462,0 | -60,2 | -69,0 | -356,2 |
| صافي القروض للدولة | 68,2 | 65,4 | -3,8 | -2,8 | 0,4 |
| القروض للإقتصاد * | 15,7 | 18,6 | 18,0 | 5,9 | 14,0 |
| **للتذكير :** | | | (بالنسبة المئوية) | | |
| معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي) | 63,7 | 63,0 | 71,5 | 68,7 | 69,0 |
| النقود / إجمالي الناتج الداخلي | 45,0 | 45,0 | 49,3 | 47,8 | 49,6 |
| التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي | 13,7 | 13,9 | 18,2 | 17,4 | 17,9 |
| القروض للإقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي | 23,4 | 23,7 | 30,8 | 27,1 | 25,9 |
| النقود / M2 | 70,6 | 71,4 | 68,9 | 69,5 | 71,9 |
| التداول النقدي خارج البنوك / M2 | 21,4 | 22,1 | 25,5 | 25,3 | 25,9 |
| **المضاعف النقدي** | **3,5** | **3,6** | **3,2** | **3,2** | **3,2** |

* خارج القروض المتعثرة المشترات من قبل الخزينة في 2011، يصبح معدل نمو القروض 19,98٪

## الجدول 12 : الوضعية النقدية

(بما فيها صندوق التوفير)

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|
| | (بملايير الدينارات، نهاية المدة) | | | | |
| **صافي الموجودات الخارجية** | **10 246,9** | **10 885,7** | **11 996,5** | **13 922,4** | **14 939,9** |
| البنك المركزي | 10 227,5 | 10 865,9 | 12 005,6 | 13 880,6 | 14 932,7 |
| البنوك التجارية | 19,4 | 19,8 | -9,1 | 41,8 | 7,2 |
| **صافي الموجودات الداخلية** | **-3 291,0** | **-3 712,6** | **-3 715,8** | **-3 993,2** | **-3 926,6** |
| القروض الداخلية | -1 011,8 | -402,4 | -124,8 | 319,9 | 955,0 |
| صافي القروض إلى الدولة | -3 627,3 | -3 488,9 | -3 392,9 | -3 406,6 | -3 343,4 |
| البنك المركزي | -4 365,7 | -4 402,0 | -4 919,3 | -5 458,4 | -5 712,2 |
| البنوك التجارية | 278,6 | 340,2 | 790,9 | 1 017,8 | 1 019,8 |
| ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة | 459,8 | 572,9 | 735,5 | 1 034,0 | 1 349,0 |
| القروض إلى الإقتصاد * | 2 615,5 | 3 086,5 | 3 268,1 | 3 726,5 | 4 298,4 |
| أموال الإقراض الخاصة بالدولة | -16,3 | -14,8 | -14,5 | -17,3 | -24,4 |
| إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل | -11,4 | -8,2 | -6,2 | -5,2 | -3,8 |
| صافي البنود الأخرى | -2 251,5 | -3 287,2 | -3 570,3 | -4 290,6 | -4 853,4 |
| **النقود و شبه النقود (M2)** | **6 955,9** | **7 173,1** | **8 280,7** | **9 929,2** | **11 013,3** |
| النقود | 4 964,9 | 4 944,2 | 5 756,4 | 7 141,7 | 7 681,8 |
| التداول النقدي خارج البنوك | 1 540,0 | 1 829,4 | 2 098,6 | 2 571,5 | 2 952,3 |
| الودائع تحت الطلب في البنوك | 2 965,1 | 2 541,9 | 2 922,3 | 3 536,2 | 3 380,5 |
| ودائع لدى الخزينة و لدى الصكوك البريدية | 459,8 | 572,9 | 735,5 | 1 034,0 | 1 349,0 |
| شبه النقود | 1 991,0 | 2 228,9 | 2 524,3 | 2 787,5 | 3 331,5 |
| | (التغير السنوي بالنسبة المئوية) | | | | |
| **النقود و شبه النقود (M2) *** | **16,0** | **3,1** | **15,4** | **19,9** | **10,9** |
| النقود | 17,3 | -0,4 | 16,4 | 24,1 | 7,6 |
| شبه النقود | 13,1 | 11,9 | 13,3 | 10,4 | 19,5 |
| **صافي الموجودات الداخلية** | **131,6** | **12,8** | **0,1** | **7,5** | **-1,7** |
| القروض الداخلية | -8 462,0 | -60,2 | -69,0 | -356,2 | 198,5 |
| صافي القروض للدولة | 65,4 | -3,8 | -2,8 | 0,4 | -1,9 |
| القروض للإقتصاد | 18,6 | 18,0 | 5,9 | 14,0 | 15,3 |
| **للتذكير :** | | | (بالنسبة المئوية) | | |
| معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي) | 63,0 | 72,0 | 69,1 | 68,4 | 69,5 |
| النقود / إجمالي الناتج الداخلي | 45,0 | 49,6 | 48,0 | 49,2 | 48,5 |
| التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي | 13,9 | 18,4 | 17,5 | 17,7 | 18,6 |
| القروض للإقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي | 23,7 | 31,0 | 27,3 | 25,7 | 27,1 |
| النقود / M2 | 71,4 | 68,9 | 69,5 | 71,9 | 69,8 |
| التداول النقدي خارج البنوك / M2 | 22,1 | 25,5 | 25,3 | 25,9 | 26,8 |
| **المضاعف النقدي** | **3,6** | **3,2** | **3,2** | **3,2** | **3,0** |

* خارج القروض الغير ناجعة التي اعيد شرائها من طرف الخزينة العمومية في 2011، قدر معدل نمو القروض بنسبة 19,98٪

المصدر : بنك الجزائر

## الجدول 11 : الوضعية النقدية

(بما فيها صندوق التوفير)

| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| | (بملايير الدينارات، نهاية المدة) | | | | |
| **صافي الموجودات الخارجية** | **10 885,7** | **11 996,5** | **13 922,4** | **14 940,0** | **15 225,2** |
| البنك المركزي | 10 865,9 | 12 005,6 | 13 880,6 | 14 932,7 | 15 267,2 |
| البنوك التجارية | 19,8 | -9,1 | 41,8 | 7,3 | -42,0 |
| **صافي الموجودات الداخلية** | **-3 712,6** | **-3 715,8** | **-3 993,2** | **-3 924,8** | **-3 283,6** |
| القروض الداخلية | -402,4 | -124,8 | 319,9 | 953,6 | 1 920,9 |
| صافي القروض إلى الدولة | -3 488,9 | -3 392,9 | -3 406,6 | -3 334,0 | -3 235,4 |
| البنك المركزي | -4 402,0 | -4 919,3 | -5 458,4 | -5 712,2 | -5 646,7 |
| البنوك التجارية | 340,2 | 790,9 | 1 017,8 | 1 029,2 | 930,0 |
| ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة | 572,9 | 735,5 | 1 034,0 | 1 349,0 | 1481,3 |
| القروض إلى الإقتصاد * | 3 086,5 | 3 268,1 | 3 726,5 | 4 287,6 | 5156,3 |
| أموال الإقراض الخاصة بالدولة | -14,8 | -14,5 | -17,3 | -24,4 | -25,2 |
| إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل | -8,2 | -6,2 | -5,2 | -3,8 | -3,6 |
| صافي البنود الأخرى | -3 287,2 | -3 570,3 | -4 290,6 | -4 850,2 | -5 175,7 |
| **النقود و شبه النقود (M2)** | **7 173,1** | **8 280,7** | **9 929,2** | **11 015,1** | **11 941,5** |
| النقود | 4 944,2 | 5 756,4 | 7 141,7 | 7 681,5 | 8 249,8 |
| التداول النقدي خارج البنوك | 1 829,4 | 2 098,6 | 2 571,5 | 2 952,3 | 3 204,0 |
| الودائع تحت الطلب في البنوك | 2 541,9 | 2 922,3 | 3 536,2 | 3 380,2 | 3 564,5 |
| ودائع لدى الخزينة و لدى الصكوك البريدية | 572,9 | 735,5 | 1 034,0 | 1 349,0 | 1 481,3 |
| شبه النقود | 2 228,9 | 2 524,3 | 2 787,5 | 3 333,6 | 3 691,7 |
| | (التغير السنوي بالنسبة المئوية) | | | | |
| **النقود و شبه النقود (M2) *** | **3,1** | **15,4** | **19,9** | **10,9** | **8,4** |
| النقود | -0,4 | 16,4 | 24,1 | 7,6 | 7,4 |
| شبه النقود | 11,9 | 13,3 | 10,4 | 19,6 | 10,7 |
| **صافي الموجودات الداخلية** | **12,8** | **0,1** | **7,5** | **-1,7** | **-16,3** |
| القروض الداخلية | -60,2 | -69,0 | -356,2 | 198,1 | 101,4 |
| صافي القروض للدولة | -3,8 | -2,8 | 0,4 | -2,1 | -3,0 |
| القروض للإقتصاد | 18,0 | 5,9 | 14,0 | 15,1 | 20,3 |
| | (بالنسبة المئوية) | | | | |
| **للتذكير :** | | | | | |
| معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي) | 72,0 | 69,1 | 68,4 | 68,4 | 72,1 |
| النقود / إجمالي الناتج الداخلي | 49,6 | 48,0 | 49,2 | 47,7 | 49,8 |
| التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي | 18,4 | 17,5 | 17,7 | 18,3 | 19,3 |
| القروض للإقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي | 31,0 | 27,3 | 25,7 | 26,6 | 31,1 |
| النقود / M2 | 68,9 | 69,5 | 71,9 | 69,7 | 69,1 |
| التداول النقدي خارج البنوك / M2 | 25,5 | 25,3 | 25,9 | 26,8 | 26,8 |
| **المضاعف النقدي** | **3,2** | **3,2** | **3,2** | **3,0** | **2,9** |

المصدر : بنك الجزائر

## TABLEAU : SITUATION MONETAIRE

**(y compris caisse d'épargne)**

| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| | (En milliards de dinars ; fin de période) | | | | |
| **Avoirs extérieurs nets** | **11 996,5** | **13 922,4** | **14 940,0** | **15 225,2** | **15 734,5** |
| Banque centrale | 12 005,6 | 13 880,6 | 14 932,7 | 15 267,2 | 15 824,5 |
| Banques commerciales | -9,1 | 41,8 | 7,3 | -42,0 | -90,0 |
| **Avoirs intérieurs nets** | **-3 715,8** | **-3 993,2** | **-3 924,8** | **-3 283,6** | **-2 070,6** |
| Crédits intérieurs | -124,8 | 319,9 | 953,6 | 1 920,9 | 4 489,4 |
| Crédits à l'État (nets) | -3 392,9 | -3 406,6 | -3 334,0 | -3 235,4 | -2 015,2 |
| Banque centrale | -4 919,3 | -5 458,4 | -5 712,2 | -5 646,7 | -4 487,9 |
| Banques commerciales | 790,9 | 1 017,8 | 1 029,2 | 930,0 | 1 012,3 |
| Dépôts aux CCP et au Trésor | 735,5 | 1 034,0 | 1 349,0 | 1 481,3 | 1 460,4 |
| Crédits à l'économie * | 3 268,1 | 3 726,5 | 4 287,6 | 5 156,3 | 6 504,6 |
| Fonds de prêts de l'État | -14,5 | -17,3 | -24,4 | -25,2 | -27,1 |
| Engagements extér. à moyen et long terr | -6,2 | -5,2 | -3,8 | -3,6 | -3,6 |
| Autres postes (nets) | -3 570,3 | -4 290,6 | -4 850,2 | -5 175,7 | -6 529,3 |
| **Monnaie et quasi-monnaie (M2)** | **8 280,7** | **9 929,2** | **11 015,1** | **11 941,5** | **13 663,9** |
| Monnaie | 5 756,4 | 7 141,7 | 7 681,5 | 8 249,8 | 9 580,2 |
| Circulation fiduciaire (hors banques) | 2 098,6 | 2 571,5 | 2 952,3 | 3 204,0 | 3 658,9 |
| Dépôts à vue dans les banques | 2 922,3 | 3 536,2 | 3 380,2 | 3 564,5 | 4 460,9 |
| Dépôts au Trésor et CCP | 735,5 | 1 034,0 | 1 349,0 | 1 481,3 | 1 460,4 |
| Quasi-monnaie | 2 524,3 | 2 787,5 | 3 333,6 | 3 691,7 | 4 083,7 |
| | (Variation annuelle en pourcentage) | | | | |
| **Monnaie et quasi-monnaie (M2)** | **15,4** | **19,9** | **10,9** | **8,4** | **14,4** |
| Monnaie | 16,4 | 24,1 | 7,6 | 7,4 | 16,1 |
| Quasi-monnaie | 13,3 | 10,4 | 19,6 | 10,7 | 10,6 |
| **Avoirs intérieurs nets** | **0,1** | **7,5** | **-1,7** | **-16,3** | **-36,9** |
| Crédits intérieurs | -69,0 | -356,2 | 198,1 | 101,4 | 133,7 |
| Crédits à l'État (nets) | -2,8 | 0,4 | -2,1 | -3,0 | -37,7 |
| Crédits à l'économie * | 5,9 | 14,0 | 15,1 | 20,3 | 26,1 |
| | | (En pourcentage) | | | |
| Pour mémoire : | | | | | |
| Ratio de liquidité (M2/PIB) | 69,1 | 67,8 | 67,8 | 71,6 | 79,4 |
| Monnaie/PIB | 48,0 | 48,8 | 47,3 | 49,5 | 55,7 |
| Circulation fiduciaire (hors banques)/PIB | 17,5 | 17,6 | 18,2 | 19,2 | 21,3 |
| Crédits à l'économie/PIB | 27,3 | 25,5 | 26,4 | 30,9 | 37,8 |
| Monnaie/M2 | 69,5 | 71,9 | 69,7 | 69,1 | 70,1 |
| Circulation fiduciaire (hors banques)/M2 | 25,3 | 25,9 | 26,8 | 26,8 | 26,8 |
| Multiplicateur monétaire | 3,2 | 3,2 | 3,0 | 2,9 | 2,9 |

## الجدول 17 : الوضعية النقدية

(بما فيها صندوق التوفير)

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | بمليار دينار، في نهاية المدة | | | | |
| صافي الموجودات الخارجية | 13 922.4 | 14 940.0 | 15 225.2 | 15 734.5 | 15 375.4 |
| البنك المركزي | 13 880.6 | 14 932.7 | 15 267.2 | 15 824.5 | 15 522.5 |
| البنوك التجارية | 41.8 | 7.3 | -42.0 | -90.0 | -147.1 |
| صافي الموجودات الداخلية | -3 993.2 | -3 924.8 | -3 283.6 | -2 047.7 | -1 670.9 |
| القروض الداخلية | 319.9 | 953.6 | 1 920.9 | 4 512.3 | 7 844.7 |
| صافي القروض إلى الدولة | -3 406.6 | -3 334.0 | -3 235.4 | -1 992.3 | 567.5 |
| البنك المركزي | -5 458.4 | -5 712.2 | -5 646.7 | -4 487.9 | -2 156.4 |
| البنوك التجارية | 1 017.8 | 1 029.2 | 930.0 | 1 012.3 | 1 479.3 |
| ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة | 1 034.0 | 1 349.0 | 1 481.3 | 1 483.3 | 1 244.6 |
| القروض إلى الاقتصاد * | 3 726.5 | 4 287.6 | 5 156.3 | 6 504.6 | 7 277.2 |
| أموال الإقراض الخاصة بالدولة | -17.3 | -24.4 | -25.2 | -27.1 | -25.1 |
| إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل | -5.2 | -3.8 | -3.6 | -3.6 | -3.7 |
| صافي البنود الأخرى | -4 290.6 | -4 850.2 | -5 175.7 | -6 529.3 | -9 486.8 |
| النقود و شبه النقود (M2) | 9 929.2 | 11 015.1 | 11 941.5 | 13 686.7 | 13 704.5 |
| النقود | 7 141.7 | 7 681.5 | 8 249.8 | 9 603.0 | 9 261.2 |
| التداول النقدي خارج البنوك | 2 571.5 | 2 952.3 | 3 204.0 | 3 658.9 | 4 108.1 |
| الودائع تحت الطلب في البنوك | 3 536.2 | 3 380.2 | 3 564.5 | 4 460.8 | 3 908.5 |
| ودائع لدى الخزينة و لدى المصكوك البريدية | 1 034.0 | 1 349.0 | 1 481.3 | 1 483.3 | 1 244.6 |
| شبه النقود | 2 787.5 | 3 333.6 | 3 691.7 | 4 083.7 | 4 443.3 |
| | (التغير السنوي بالنسبة المئوية) | | | | |
| النقود و شبه النقود (M2) | 19.9 | 10.9 | 8.4 | 14.6 | 0.1 |
| النقود | 24.1 | 7.6 | 7.4 | 16.4 | -3.6 |
| شبه النقود | 10.4 | 19.6 | 10.7 | 10.6 | 8.8 |
| صافي الموجودات الداخلية | -7.5 | 1.7 | 16.3 | 37.6 | 18.4 |
| القروض الداخلية | 356.2 | 198.1 | 101.4 | 134.9 | 73.9 |
| صافي القروض للدولة | -0.4 | 2.1 | 3.0 | 38.4 | 128.5 |
| القروض للإقتصاد | 14.0 | 15.1 | 20.3 | 26.1 | 11.9 |
| للتذكير : | (بالنسبة المئوية) | | | | |
| معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي) | 68.1 | 68.0 | 71.7 | 79.4 | 82.6 |
| النقود / إجمالي الناتج الداخلي | 49.0 | 47.4 | 49.5 | 55.7 | 55.8 |
| التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي | 17.6 | 18.2 | 19.2 | 21.2 | 24.8 |
| القروض للإقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي | 25.5 | 26.5 | 31.0 | 37.7 | 43.9 |
| النقود / M2 | 71.9 | 69.7 | 69.1 | 70.2 | 67.6 |
| التداول النقدي خارج البنوك / M2 | 25.9 | 26.8 | 26.8 | 26.7 | 30.0 |
| المضاعف النقدي | 3.2 | 3.0 | 2.9 | 2.9 | 2.6 |

المصدر : بنك الجزائر

## الجدول M2 : الوضعية النقدية

(بما فيها صندوق التوفير)

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| | (بمليار دينار، في نهاية المدة) | | | | |
| **مسافي الموجودات الخارجية** | **14 940.0** | **15 225.2** | **15 734.5** | **15 375.4** | **12 596.1** |
| البنك المركزي | 14 932.7 | 15 267.2 | 15 824.5 | 15 522.5 | 12 694.2 |
| البنوك التجارية | 7.3 | -42.0 | -90.0 | -147.1 | -98.1 |
| **مسافي الموجودات الداخلية** | **-3 924.8** | **-3 283.6** | **-2 047.7** | **-1 670.9** | **1 220.2** |
| القروض الداخلية | 953.6 | 1 920.9 | 4 512.3 | 7 844.7 | 10 592.1 |
| مسافي القروض إلى الدولة | -3 334.0 | -3 235.4 | -1 992.3 | 567.5 | 2 682.2 |
| البنك المركزي | -5 712.2 | -5 646.7 | -4 487.9 | -2 156.4 | -870.1 |
| البنوك التجارية | 1 029.2 | 930.0 | 1 012.3 | 1 479.3 | 2 387.9 |
| ودائع بالحسابات الجارية البريدية و الخزينة | 1 349.0 | 1 481.3 | 1 483.3 | 1 244.6 | 1 164.4 |
| القروض إلى الإقتصاد • | 4 287.6 | 5 156.3 | 6 504.6 | 7 277.2 | 7 909.9 |
| أموال الإقراض الخاصة بالدولة | -24.4 | -25.2 | -27.1 | -25.1 | -20.6 |
| إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل | -3.8 | -3.6 | -3.6 | -3.7 | -3.5 |
| مسافي البنود الأخرى | -4 850.2 | -5 175.7 | -6 529.3 | -9 486.8 | -9 347.8 |
| **النقود و شبه النقود (M2)** | **11 015.1** | **11 941.5** | **13 686.7** | **13 704.5** | **13 816.3** |
| النقود | 7 681.5 | 8 249.8 | 9 603.0 | 9 261.2 | 9 407.0 |
| التداول النقدي خارج البنوك | 2 952.3 | 3 204.0 | 3 658.9 | 4 108.1 | 4 497.2 |
| الودائع تحت الطلب في البنوك | 3 380.2 | 3 564.5 | 4 460.8 | 3 908.5 | 3 745.4 |
| ودائع لدى الخزينة و لدى الصكوك البريدية | 1 349.0 | 1 481.3 | 1 483.3 | 1 244.6 | 1 164.4 |
| شبه النقود | 3 333.6 | 3 691.7 | 4 083.7 | 4 443.3 | 4 409.3 |
| | (التغير السنوي بالنسبة المئوية) | | | | |
| **النقود و شبه النقود (M2)** | **10.9** | **8.4** | **14.6** | **0.1** | **0.8** |
| النقود | 7.6 | 7.4 | 16.4 | -3.6 | 1.6 |
| شبه النقود | 19.6 | 10.7 | 10.6 | 8.8 | -0.8 |
| **مسافي الموجودات الداخلية** | **1.7** | **16.3** | **37.6** | **18.4** | **173.0** |
| القروض الداخلية | 198.1 | 101.4 | 134.9 | 73.9 | 35.0 |
| مسافي القروض للدولة | 2.1 | 3.0 | 38.4 | 128.5 | 372.6 |
| القروض للإقتصاد • | 15.1 | 20.3 | 26.1 | 11.9 | 8.7 |
| للتذكير : | | | (بالنسبة المئوية) | | |
| معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي) | 68.0 | 71.7 | 79.4 | 82.1 | 79.4 |
| النقود / إجمالي الناتج الداخلي | 47.4 | 49.6 | 55.7 | 55.4 | 54.0 |
| التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي | 18.2 | 19.2 | 21.2 | 24.6 | 25.8 |
| القروض للإقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي | 26.5 | 31.0 | 37.8 | 43.6 | 45.4 |
| النقود / M2 | 69.7 | 69.1 | 70.2 | 67.6 | 68.1 |
| التداول النقدي خارج البنوك / M2 | 26.8 | 26.8 | 26.7 | 30.0 | 32.5 |
| **المضاعف النقدي** | 3.0 | 2.9 | 2.9 | 2.6 | 2.6 |

المصدر : بنك الجزائر

## ملخص البحث:

يعتبر العجز المالي مشكلة اقتصادية عالمية يعاني منها العديد من الدول، غير أن الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية مع بداية هذه الألفية تمخض عنه ظهور آلية جديدة تسمح بتحقيق التوازن في الموازنة العامة، وعلى الرغم من أن الموازنة العامة في الجزائر تميزت بالعجز المزمن خلال سنوات الدراسة إلا أنه من خلال الإيرادات غير العادية، يمكن القول أن هذه الإيرادات نجحت في تسديد المديونية في الجزائر وكذا تمويل عجز الموازنة العامة، وكان هذا في إطار السياسة المالية وهذه الأخيرة كان لها أثر كبير ومهم للوصول إلى التوازنه المالي والحد من العجز الموازني من جهة، وتحقيق الاقتصادي وبلوغ الأهداف العامة للدولة من خلال موازنتها من جهة أخرى.



**الكلمات المفتاحية: الإيرادات غير العادية، الميزانية العامة للدولة، عجز الموازنة**



**Research Summary:**

**The financial deficit is a global economic problem that many countries suffer from. However, the continuous rise in fuel prices in the international markets at the beginning of this millennium resulted in the emergence of a new mechanism that allows balance in the general budget. Although the general budget in Algeria has been characterized by chronic disability in years The study, however, that through the extraordinary revenues, it can be said that these revenues succeeded in repaying debt in Algeria as well as financing the deficit of the general budget, and this was within the framework of fiscal policy and the latter had a significant impact and important to reach the balance of financial and reduce the deficit On the one hand, and economic achievement and the attainment of the general objectives of the state through its budget on the other.**



**Keywords: Extraordinary Income, State Budget, Budget Deficit**